تذكير الأنام بشخصية الزبير بن العوام رضي الله عنه

تأليف

أبي محمود

محمد بن عبد الحميد محمد حسين

راجعه وقدم له فضيلة الشيخ

أبو يحيى محمد بن عبده

حفظه الله

تَذْكِيرُ الْأَنَامِ
بِشَخْصِيَّةِ
الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه

تأليف / أبي محمود

محمد بن عبد الحميد محمد حسين

راجعه وقدَّم له / فضيلة الشيخ

أبو يحيى محمد بن عبده - حفظه اللَّه -

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ

رقم الإيداع

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشيخ محمد بن عبده

الحمد للَّه، والصلاة والسلام على رسول اللَّه ﷺ، وصل اللهم وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه.

وبعد: فهذه رسالة تتعلق بشخصية صحابي جليل حواري رسول اللَّه ﷺ.

رجل مبشر بالجنة، كم له من مواقف أعز اللَّه سبحانه فيها الإسلام به.

شجاع، مقدام....

وما أحسن تجلية شخصيات الرجال الذين هم حول رسول اللَّه ﷺ.

فبهم نأتسي، أصحاب التزكيات الربانية رضي الله عنهم، والتزكيات النبوية، إذ وصفهم رسول اللَّه ﷺ بخير القرون، بل خير الناس.

وقد قام أخونا محمد -جعله اللَّه من التوابين المتطهرين الذين يحبهم اللَّه تعالى- بإيراد ما صح له سند في ذلك مما هو نافع.

وقد راجعته معه فألفيته نافعًا. أسأل اللَّه تعالى أن يثبته ويثيبه، وأن يجعله ذخرًا لوالديه وعونًا لإخوانه على البر والتقوى والعمل الصالح، وأن يوفقه لمزيد من الأعمال الصالحة والأبحاث النافعة التي هي أثر المرء بعد موته، وهي كالدليل على علمه وجهده، وبها ينمو عقل الباحث، ويزداد علمًا ويفيد ويستفيد، والكتب أكثر انتشارًا وأبقى في الناس من المشافهة التي ربما لا تستمر إلا مدة حياة الشخص فقط، وأما البحث فقد مات كثير من العلماء وما وصلنا إلا ما كتبوه.

فكم تكلم البربهاري مثلًا وجابه أهل البدع باللسان وغيره، ولكن إنما وصلنا مما عمل كتابه «شرح السنة» فلو لم يقدِّر اللَّه الكتابة ما وصلنا من علمه شيء. وكذا بقية العلماء، عالم مفوَّه، وخطيب مصقع، ولكن الكتاب أبقى فهنيئًا لمن ملك الأدوات المطلوبة في البحث وكتبه، فالكتابة لمثله عُمر ثان.

جعل اللَّه تعالى أخانا محمدًا سيفًا مسلولًا على أهل البدع ونفع به حيث حل وحيث ارتحل، وجعله عونًا للدعاة إلى السنة، وجعل عمله هذا في ميزان حسناته خالصًا لوجه اللَّه ليس لأحد فيها شيئًا.

كتبه

أبو يحيى/ محمد بن عبده

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وبعد..

فإن أصدق الكلام كلامُ اللَّه، وخيرَ الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

أما بعد..

فقد أثنى اللَّه جل وعلا على أصحاب النبي ﷺ فقال: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وقد أخرج الإمام أحمد وغيره بإسناد حسن عن عبد اللَّه بن مسعود - الحَبْرُ المُعَلَّم- قال: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ

مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ. . .». وقد ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «أصول السنة» الصحابة رضي الله عنهم فقال: «فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، ولو لقوا اللَّه بجميع الأعمال». وقال: ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل لصحبته من التابعين، ولو عملوا كل أعمال الخير.

قلت (أبو محمود): والزبير بن العوام واحد من هؤلاء الأخيار الأبرار الأطهار الذين زكاهم اللَّه في كتابه وأثنى عليهم ورفع قدرهم، كيف لا، وقد حمل رضي الله عنه راية الجهاد على عاتقه مع رسول اللَّه ﷺ وخلفائه من بعده وقد حباه اللَّه تعالى محبة نبيه ﷺ فهو حواري النبي ﷺ وابن عمته وأول من سل سيفه في سبيل اللَّه عَزَّوَجَلَّ، وقد جمع النبي ﷺ للزبير بن العوام رضي الله عنه الأب والأم فقال -عليه الصلاة والسلام- له: «**فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**». وقد شارك في جميع الغزوات مع رسول اللَّه ﷺ ومع خلفائه من بعده، وهاجر الهجرتين، وهو واحد من العشرة المبشرين بالجنة، كما صح ذلك عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، وكان رضي الله عنه عالمًا فقيهًا زاهدًا ورعًا كريمًا عطوفًا مقدامًا في شجاعته وفروسيته، وكذا في اتباعه لسنة رسول اللَّه ﷺ وفي وقوفه عند حدود اللَّه عَزَّوَجَلَّ ورهبته من الآخرة والخوف من شدة الحساب يوم القيامة.

وقد جمعت ما يسر اللَّه تعالى لي فيما يتعلق بشخصية هذا الصحابي الجليل رضي الله عنه فيما يخص نسبه وكنيته وإسلامه ومناقبه وأخلاقه وفقهه ومعيشته وزهده وغزواته. . . وعرضت ما قد جمعته على شيخنا -حفظه اللَّه- فقام بمراجعته والتعليق عليه والتقديم له فجزاه اللَّه عني وعن إخوتي طلبة العلم خير الجزاء، ونفع به الإسلام والمسلمين.

وأسأل اللَّه تعالى أن ينفع بهذا البحث ويجعله حجة لي لا علي، وأن ينفعني به وإخواني في الدنيا والآخرة، وأن يكتب له القبول في الأرض. كما

أسأله سبحانه أن يغفر لوالدي ويرحمه رحمة واسعة، وأن يجعل اللَّه قبره روضة من رياض الجنة. كما أسأله سبحانه أن يبارك في أمي وفي إخوتي وييسر لهم أمورهم، ويؤلِّف بين قلوبهم، وأن يجعل ذلك في موازين حسناتهم يوم لا ينفع فيه إلا الصدق.

وأسأله سبحانه أن يبارك في زوجتي وأولادي ويجمعني بهم في الدنيا على طاعته وفي الآخرة في جنته ودار مقامته.

وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم نلقاه.

هذا، وما كان من توفيق فمن اللَّه وحده، وما كان من خطأ أو سهو فهو من نفسي ومن الشيطان، واللَّه ورسوله منه بريئان.

كتبه

أبو محمود

محمد بن عبد الحميد محمد حسين

مصر - أسيوط - منفلوط

٠١١٥٤٤٧٣٢٥٨

اسمه رضي الله عنه

الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة ابن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن كنانة القرشي الأسدي[١].

قال الحافظ ابن حجر:

وأمه صفية بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ وكان يكنى بأبي عبد اللَّه وهو حواري النبي ﷺ[٢].

كنيته رضي الله عنه

عن عروة بن الزبير قَالَ: «وَأَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ هَا هُنَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَرْكُزَ الرَّايَةَ»[٣].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٤) و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٢٧٩)، و«البداية والنهاية» (٧/ ٢٧٧) و«أسد الغابة» (١/ ٣٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٩).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٨٠)، وسيأتي ذكر هذه الأمور بالأسانيد في ثنايا هذا البحث -إن شاء اللَّه-، وثَمَّ مناقب أخرى له ستأتي -إن شاء اللَّه-.

(٣) البخاري (٤٢٨٠) وظاهر أنه مرسل لأن نافع بن جبير لم يدرك القصة. قال الحافظ ابن حجر: وهذا السياق يوهم أن نافعًا حضر المقالة المذكورة يوم فتح مكة وليس كذلك، فإنه لا صحبة له ولكنه محمول عندي على أنه سمع العباس يقول للزبير ذلك بعد حجة اجتمعوا فيها إما في خلافة عمر أو في خلافة عثمان، ويحتمل أن يكون التقدير: سمعت العباس يقول: قلت للزبير، فحذفت «قلت» قوله: قال: وأمر رسول اللَّه ﷺ القائل ذلك عروة، وهو من بقية الخبر، وهو ظاهره الإرسال، إلا في القدر الذي صرح عروة بسماعه له من نافع، أما باقيه فيحتمل أن يكون عروة تلقاه عن أبيه، أو عن العباس، فإنه أدركه وهو صغير، أو جمعه من نقل جماعة له بأسانيد مختلفة وهو الراجح. انظر «فتح الباري» (٨/ ١٠).

وفي رواية: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْيَرْمُوكِ قِيلَ لِلزُّبَيْرِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ»[1].

إسلام الزبير بن العوام رضي الله عنه

عن عروة بن الزبير قال: «أَسْلَمَ الزُّبَيْرُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ، فَجَعَلَ عَمُّهُ يُعَذِّبُهُ بِالدُّخَانِ كَيْ يَتْرُكَ الْإِسْلَامَ، فَيَأْبَى الزُّبَيْرُ، فَلَمَّا رَأَى عَمُّهُ أَلَّا يَتْرُكَهُ تَرَكَهُ». وفي رواية: «أَسْلَمَ يَوْمَ أَسْلَمَ وَهُوَ ابْنُ سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ غَزْوَةٍ غَزَاهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقُتِلَ وَهُوَ ابْنُ بِضْعٍ وَسِتِّينَ»[2].

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٥) أخبرني محمد بن المؤمل ثنا الفضل بن محمد ثنا أحمد بن حنبل وأخبرني أبو بكر بن بالويه ثنا عبد اللَّه بن أحمد ابن حنبل ثنا أبي رحمه الله وعبد اللَّه بن سعيد قالا: ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه به. وهذا إسناد صحيح، ورواية هشام بن عروة عن أبيه على شرط الصحيحين، وفي رواية أخرى أن الزبير كان يكنى بأبي عبد اللَّه. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٢) من طريق قتيبة بن سعيد. كلاهما (يحيى وقتيبة) عن الليث بن سعد عن أبي الأسود عن عروة به. هذا إسناد صحيح. وثَمَّ طرق أخرى أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة.

(٢) رواه الليث بن سعد واختلف عليه، فرواه عنه يحيى بن بكير كما عند البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٢٤) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٠٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٥) عن أبي الأسود عن عروة به. وخالفه عبد اللَّه بن صالح كما عند ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ١٥١) وقتيبة بن سعيد كما عند أحمد في «العلل» (١/ ٢٤٦) وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١٠٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٥) وعبد اللَّه بن وهب كما عند الطبراني في «الكبير» (١/ ١٢٢) وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١٠٦) عن أبي الأسود عن الزبير هكذا بدون ذكر عروة بن الزبير بنفس اللفظ، وثَمَّ وجه آخر وهو أن الزبير أسلم وهو ابن اثني عشرة سنة كما عن أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١٠٦) عن محمد بن إسحاق الثقفي عن قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن=

ويبدو أنه قد اختلف في تحديد العام الذي أسلم فيه الزبير ﷺ، وهذا ما قاله البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٠٨)، فقد قال: وأما الزبير فقد اختلفت الرواية في مبلغ سنه يوم أسلم عن عروة. قلت: وهي كلمة سديدة أرى أنها الصواب واللَّه أعلم.

* * *

= أبي الأسود عن عروة به. قلت: ورواية من روى عن قتيبة بن سعيد عن الليث عن أبي الأسود مرسلة أقوى أو هي الصواب، لاسيما وقد توبع قتيبة بن سعيد على الوجه المرسل. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢١٥): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل.

وله طريق آخر رواه أبو أسامة واختلف عليه فيه فرواه عنه ابن أبي شيبة (١٩٤٨٥) ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٥) وأحمد بن حنبل كما عند الخلال في «السنة» (٢/ ٤٧٠) وابن عساكر كما في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٥)، وأحمد ويحيى بن معين كما في «العلل» (٢/ ٥٩٣) وعبد اللَّه بن أحمد كما في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٢٤) جماعتهم عن أبي أسامة عن هشام بن عروة بإسقاط عروة بن الزبير من الإسناد. ورواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١٠٦) وفي «حلية الأولياء» (١/ ١٨٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤٢) وغيرهم عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير بنفس اللفظ إلا أنه أثبت عروة بن الزبير في الإسناد. وقد صحح ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ١٥١) قول هشام عن عروة عن أبيه على قول أبي الأسود.

قلت: والحاصل: أن الرواية اختلفت في تحديد سنة إسلامه، واللَّه أعلم بالصواب.

الزبير بن العوام رضي الله عنه من العشرة المبشرين بالجنة

عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**رَسُولُ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ**»، قَالَ: إِنْ شِئْتُمِ أَخْبَرْتُكُمْ مَنِ الْعَاشِرُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَفْسَهُ[1].

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة (١٨١٩٤)، وأحمد (١٦٢٩)، وأبو داود (٤٦٥٠)، وابن ماجه (١٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٩٥)، وفي «معرفة الصحابة» (١/ ٢٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٣٧) وغيرهم من طرق عن صدقة بن المثنى عن رياح بن الحارث عن سعيد بن زيد به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وقد توبع رياح بن الحارث من قبل عبد الرحمن بن الأخنس، كما عند أحمد (١٦٣١، ١٦٣٦) والترمذي (٣٧٥٧) وأبو داود (٤٦٤٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٣١) وعبد الرحمن بن الأخنس قد ذكره ابن حبان في الثقات ولم يرو عنه سوى رجلين، وقال ابن حجر عنه: مستور. قلت: ويبدو أنه مجهول الحال، فلم يوثقه معتبر، ولم يرو عنه إلا رجلان من الثقات، وهو يعتبر في المتابعات والشواهد.
وله طريق ثانٍ رواه الدراوردي واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: رواه قتيبة بن سعيد كما عند أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٦١) وابن حبان (١٥/ ٣٦٣) والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٨٧) ورواه إسحاق بن إبراهيم المروزي كما عند الآجري في «الشريعة» (٤/ ١٧٠٠) وسعيد بن منصور وضرار بن صرد كما عند الدارقطني في «العلل» (٤/ ٤١٧)، ويحيى الحماني كما عند البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ١٢٨) وإبراهيم بن أبي الوزير كما عند البزار (٣/ ٢٣٠) ستتهم (قتيبة بن سعيد وإسحاق بن إبراهيم وضرار وسعيد ويحيى الحماني وإبراهيم) عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف بلفظ: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ**» رضي اللَّه عنهم. =

قرابة الزبير بن العوام رضي الله عنه وأسرته

أمُّ الزبير رضي الله عنه صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها وهي عمة النبي ﷺ

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا**»(١)، وفي رواية عن أبي هريرة: «**يَا عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ**»(٢)، وفي رواية أخرى: «**أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكِ**»(٣).

قال القسطلاني رحمه الله: قال لأجل أن كان الزبير ابن عمتك صفية بنت عبد المطلب(٤).

= أما الوجه الثاني فقد رواه مروان بن محمد كما عند الآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٢٨٧) والدارقطني في «العلل» (٤/ ٤١٧) عن الدراوردي عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن زيد به مرفوعًا.

أما الوجه الثالث فرواه أحمد بن أبان كما عند البزار في «مسنده» (٢/ ٢٣٠) والدارقطني في «العلل» (٤/ ٤١٧) وأبو مصعب كما عند الترمذي (٣٧٤٧) كلاهما (أحمد بن أبان وأبو مصعب) عن الدراوردي عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه مرسلًا، وقد رجح الدارقطني رواية الجماعة فقال في «العلل» (٤/ ٤١٧): واجتماعهم على خلاف مروان بن محمد يدل على أن قولهم أصح من قوله. وعليه، فالراجح رواية الجماعة عن الدراوردي عن عبد الرحمن بن حميد عن عبد الرحمن بن عوف به مرفوعًا. وهذا إسناد حسن من أجل عبد العزيز الدراوردي فهو حسن الحديث. قلت: وثَمَّ طرق أخرى للحديث ولكنها لا تخلو من مقال، وقد أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة.

(١) البخاري (٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٦).

(٢) البخاري (٣٥٢٧).

(٣) البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٤٢٩).

قال بدر الدين العيني: (عمة رسول اللَّه) عطف بيان من قوله: (أم الزبير) واسمها صفية بنت عبد المطلب[١].

زوجات الزبير بن العوام رضي الله عنه

ذكروا له ست زوجات، ولكني وقفت على ثلاثة منهن في آثار لها أسانيد، والثلاثة الأخريات ذكروها في كتب التراجم والطبقات، وإليك ذكرهن:

● **الزوجة الأولى: أسماء بنت أبي بكر** رضي الله عنهما:

والدليل على أنها زوجة الزبير أنها قالت: «تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ»[٢].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: أي: «تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ» بن العوم[٣].

● **الزوجة الثانية: عاتكة بنت زيد** رضي الله عنها:

والدليل على ذلك: عن عروة بن الزبير قال: «وَرِثَتْ عَاتِكَةُ بْنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ الزُّبَيْرَ، وَكَانَتْ زَوْجَتَهُ، فَبَلَغَ حِصَّتُهَا مِنَ الْمِيرَاثِ ثَمَانِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ»[٤].

● **الزوجة الثالثة: أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط** رضي الله عنها:

فعن ميمون بن مهران قال: كَانَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ عِنْد الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَقَالَتْ وَهِيَ حَامِلٌ: طَيِّبْ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَرَجَعَ وَقَدْ وَضَعَتْ، فَقَالَ: مَا لَهَا؟ خَدَعَتْنِي، خَدَعَهَا اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ،

---

(١) «عمدة القاري» (١٦/ ٩٣).

(٢) البخاري (٥٢٢٤) ومسلم (٢١٨٢).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٣٢٢).

(٤) **إسناده صحيح**، وسيأتي تخريجه.

فَقَالَ: «سَبَقَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، اخْطُبْهَا إِلَى نَفْسِهَا»[١].

أما الزوجات اللاتي لم أقف لهن على إسناد فإليك ذكرهن:

١- أم خالد: وهي أمة بنت خالد بن سعيد بن العاص بن أمية[٢].

٢- الرباب بنت أنيف[٣].

٣- زينب بنت بشر بن قيس بن ثعلبة[٤].

والحاصل: أن الزبير مات وله أربع نسوة، وهذا بشهادة ولده عبد اللَّه بن الزبير كما في الصحيحين من حديثه أنه قال: فَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ[٥].

قال الحافظ ابن حجر: وقد تزوج الزبير بأسماء بنت أبي بكر وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص والرباب بنت أنيف وزينب بنت بشر بن ثعلبة وأم كلثوم بنت عقبة، وكان للزبير أربع نسوة، وقد ذكرن، ومات وفي عصمته عاتكة بنت زيد بن نفيل، ورَثته بأبيات مشهورة، ولكن أسماء لم ترث لأنه كان طلقها قبل قتله بمدة طويلة، وكذا طلق أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط قديمًا[٦].

---

(١) سيأتي تخريجه إن شاء اللَّه.

(٢) انظر «الأسماء والكنى» (١/ ٢٠)، و«الاستيعاب» (١/ ٦٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٤٢٩).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٢٨)، و«البداية والنهاية» (٨/ ٢٢٨) و«أنساب الأشراف» (٣/ ٢٨٠).

(٤) انظر «الرياض النضرة» (٤/ ٢٩٨)، و«معرفة الصحابة» (١/ ١٢٢)، وقد ذكروا له زوجات غير ما ذكرت كالحلال بنت قيس بن نوفل، وأم حكيم بنت عبد المطلب بنت هاشم، كما عند أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ١١٢) ولكن الإسناد إليهن لا يصح علته أبو معشر وهو (نجيح بن عبد الرحمن) وهو ضعيف.

(٥) البخاري (٥٢٢٤) في قصة مقتل الزبير الطويلة وتركتِهِ.

(٦) «فتح الباري» (١/ ٢٩٤).

أولاد الزبير بن العوام رضي الله عنه

قال عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه: وَلَهُ تِسْعَةُ بَنِينَ وَتِسْعُ بَنَاتٍ[١].

قال الحافظ ابن حجر: «فالتسعة الذكور هم: عبد اللَّه[٢]، وعروة[٣]، والمنذر، وعمرو، وخالد، ومصعب، وحمزة، وعبيدة، وجعفر. والتسع الإناث هن: خديجة الكبرى، وأم الحسن، وعائشة، وحبيبة، وسودة، وهند، ورملة، وحفصة، وزينب[٤].

قال الذهبي: حدث عنه بنوه عبد اللَّه ومصعب وعروة وجعفر[٥].

أبو بكر الصديق رضي الله عنه جد أولاد الزبير رضي الله عنه ووالد زوجته

عن ابن عباس رضي الله عنه: «أَمَّا أَبُوهُ فَحَوَارِيُّ النَّبِيِّ ﷺ -يُرِيدُ الزُّبَيْرَ-، وَأَمَّا جَدُّهُ: فَصَاحِبُ الْغَارِ -يُرِيدُ أَبَا بَكْرٍ-، وَأُمُّهُ: فَذَاتُ النِّطَاقِ -يُرِيدُ أَسْمَاءَ-، وَأَمَّا خَالَتُهُ: فَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ -يُرِيدُ عَائِشَةَ-، وَأَمَّا عَمَّتُهُ: فَزَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ -يُرِيدُ خَدِيجَةَ-، وَأَمَّا عَمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فَجَدَّتُهُ -يُرِيدُ صَفِيَّةَ-»[٦].

---

(١) البخاري (٥٢٢٤) ومسلم (٢١٨٢).

(٢) وقد ثبت هذا في «صحيح البخاري» (٥٢٢٤) وهو من الصحابة الأفاضل.

(٣) وروايته عن أبيه في «صحيح البخاري» (٣٧٢١) وقد أكثر من الرواية عن أبيه وكذا عن عائشة خالته وغيرهما وروايته عن أبيه على شرط البخاري كما تقدم.

(٤) انظر «فتح الباري» (٦/ ٢٣٠) قلت: وإن كان أولاد الزبير عدا عبد اللَّه وعروة كمصعب وجعفر لم يكثروا من الرواية عن أبيهم كما أكثر عنه عبد اللَّه وعروة. وذكروا أولادًا آخرين كعاصم والمهاجر وخديجة الصغرى، كما عند أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٢٩٤) ولكن الإسناد إليهم لا يصح، علته أبو معشر المدني (نجيح بن عبد الرحمن السندي) وهو ضعيف. قال عنه البخاري: «منكر الحديث».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٢).

(٦) البخاري (٤٦٦٥).

أبو زمعة عمُّ الزبير بن العوام رضي الله عنه

عن عبد اللَّه بن زمعة: قال النبي ﷺ: «**مَثَلُ أَبِي زَمْعَةَ عَمِّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ...**»[١].

وقال الحافظ ابن حجر:

قوله: (عَمِّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ) هو عم الزبير مجازًا لأنه الأسود بن المطلب بن أسد والعوام بن خويلد بن أسد فنزل ابن العم منزلة الأخ فأطلق عليه عمه بهذا الاعتبار كما جزم الدمياطي باسم أبي زمعة هذا وهو المعتمد، وقال القرطبي في «المفهم»: يحتمل بأبي زمعة الصحابي الذي بايع تحت الشجرة يعني -عبيد البلوي- قال: ووجه تشبيهه به إن كان كذلك أنه كان في عزة ومنعة في قومه، كما كان ذلك الكافر، قال: ويحتمل أنه يريد غيره مما يكنى أبا زمعة.

قلت: وهذا الثاني هو المعتمد[٢].

عمَّة أولاد الزبير رضي الله عنه خديجة بن خويلد رضي الله عنها

عن ابن عباس رضي الله عنه: «أَمَّا أَبُوهُ فَحَوَارِيُّ النَّبِيِّ ﷺ -يُرِيدُ الزُّبَيْرَ-، وَأَمَّا جَدُّهُ: فَصَاحِبُ الْغَارِ -يُرِيدُ أَبَا بَكْرٍ-، وَأُمُّهُ: فَذَاتُ النِّطَاقِ -يُرِيدُ أَسْمَاءَ-، وَأَمَّا خَالَتُهُ: فَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ -يُرِيدُ عَائِشَةَ-، وَأَمَّا عَمَّتُهُ: فَزَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ -يُرِيدُ خَدِيجَةَ-، وَأَمَّا عَمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فَجَدَّتُهُ -يُرِيدُ صَفِيَّةَ-»[٣].

---

(١) **إسناده صحيح**: علقه البخاري مجزومًا به عقب الرواية (٤٩٤٢) ووصله أحمد وغيره بإسناد صحيح دون ذكر لفظ (عم الزبير بن العوام).

(٢) «فتح الباري» (٨/ ٨٠٦).

(٣) البخاري (٤٦٦٥).

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ :

وأما عمَّته فزوج النبي ﷺ -يريد ابن عباس خديجة بنت خويلد، وأطلق عليها عمته تجاوزًا، وإنما هي عمة أبيه، لأنها خديجة بنت خويلد بن أسد، والزبير هو ابن العوام بن خويلد بن أسد[1].

* * *

(١) «إرشاد الساري» (٧/ ١٥٠).

غيرة الزبير بن العوام رضي الله عنه

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ وَمَا لَهُ فِي الأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ غَيْرَ نَاضِحٍ وَغَيْرَ فَرَسِهِ، فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ وَأَسْتَقِي الْمَاءَ وَأَخْرِزُ غَرْبَهُ وَأَعْجِنُ، وَلَمْ أَكُنْ أُحْسِنُ أَخْبِزُ، وَكَانَ يَخْبِزُ لِي جَارَاتٌ مِنَ الأَنْصَارِ، وَكُنَّ نِسْوَةَ صِدْقٍ، وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثُلُثَيْ فَرْسَخٍ، فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِخْ» لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ، وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدِ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ: لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاخَ لأَرْكَبَ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَحَمْلُكِ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكِ مَعَهُ، حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ تَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي»[1].

وقد وضعه البخاري رحمه الله في باب «الغيرة».

قال الحافظ ابن حجر: قولها: «وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ، وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ» هو بالنسبة على من علمته أي أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك.

فإن قال قائل: كيف يُجمع بين غيرة الزبير الشديدة وبين خروج أسماء وحملها النوى على رأسها من مكان بعيد واحتمال أن يقع لها من بعض الرجال مزاحمة بغير قصد وأن ينكشف منها حال السير ما لا تريد انكشافه، ونحو ذلك.

---

(١) البخاري (٥٢٢٤)، ومسلم (٢١٨٢).

يُجاب عليه: بأن السبب الحامل الصبر على ذلك شغل زوجها وأبيها بالجهاد وغيره مما يأمره به النبي ويقيمهم فيه وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ولضيق ما بأيديهم على استخدام من يقوم بذلك منهم، فانحصر الأمر في نسائهم فكن يكفينه مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم على ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عارًا محضًا[1].

* * *

(١) «فتح الباري» (٩/ ٣٢٣، ٣٢٤).

تربية الزبير رضي الله عنه لولده عبد اللَّه على الشجاعة والفروسية

عن عروة بن الزبير: «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلزُّبَيْرِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ: أَلَا تَشُدُّ فَنَشُدَّ مَعَكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي إِنْ شَدَدْتُ كَذَبْتُمْ[1]، فَقَالُوا: لَا نَفْعَلُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ حَتَّى شَقَّ صُفُوفَهُمْ فَجَاوَزَهُمْ وَمَا مَعَهُ أَحَدٌ ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا، فَأَخَذُوا بِلِجَامِهِ فَضَرَبُوهُ ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ بَيْنَهُمَا ضَرْبَةٌ ضُرِبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ. قَالَ عُرْوَةُ: كُنْتُ أُدْخِلُ أَصَابِعِي فِي تِلْكَ الضَّرَبَاتِ أَلْعَبُ وَأَنَا صَغِيرٌ. قَالَ عُرْوَةُ: وَكَانَ مَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَئِذٍ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ فَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ وَوَكَّلَ بِهِ رَجُلًا»[2].

قال بدر الدين العيني:

قوله: «فَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ» أي فحمل الزبير عبد اللَّه على فرس، وذلك لأنه فهم منه الشجاعة والفروسية، فخشي عليه أن يهجم بتلك الفروسية على ما لا يُطيقه، وجعل معه رجلًا ليحفظه من كيد العدو وغرَّة إذا اشتغل هو بالقتال[3].

* * *

(١) أي: تتأخرون عما أُقدم عليه فيختلف موعدكم هذا، وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما يذكر على خلاف الواقع. انظر «فتح الباري» (٧/ ٨٣). وقيل: كذب الرجل في القتال وهلك وعرد إذا حمل ثم رجع، ومعناه أي: حملتم ثم عدتم. انظر «كشف المشكل» (١/ ١٥٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٩٧٥).

(٣) «عمدة القاري» (١٧/ ٩١).

مناقب الزبير رضي الله عنه

انشغاله رضي الله عنه عن أعماله الدنيوية بالجهاد مع رسول اللَّه ﷺ

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ وَمَا لَهُ فِي الأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ غَيْرَ نَاضِحٍ وَغَيْرَ فَرَسِهِ، فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ وَأَسْتَقِي الْمَاءَ وَأَخْرِزُ غَرْبَهُ وَأَعْجِنُ، وَلَمْ أَكُنْ أُحْسِنُ أَخْبِزُ، وَكَانَ يَخْبِزُ لِي جَارَاتٌ مِنَ الأَنْصَارِ، وَكُنَّ نِسْوَةَ صِدْقٍ، وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثُلُثَيْ فَرْسَخٍ، فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِخْ» لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ، وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدِ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ: لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاخَ لأَرْكَبَ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَحَمْلُكِ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكِ مَعَه، حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ تَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي»[1].

قال الحافظ ابن حجر:

وفيه منقبة لأسماء وللزبير ولنساء الأنصار[2].

---

(١) البخاري (٥٢٢٤)، ومسلم (٢١٨٢).

(٢) «فتح الباري» (٩/ ٣٢٤).

ورع الزبير رضي الله عنه من الوقوع في محظور من محظورات الإحرام

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَتَحَلَّلْ**» فَلَمْ يَكُنْ مَعِي هَدْيٌ فَحَلَلْتُ. وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحْلِلْ. قَالَتْ: فَلَبِسْتُ ثِيَابِي ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزُّبَيْرِ فَقَالَ: قُومِي عَنِّي فَقَالَتْ: أَتَخْشَى أَنْ أَثِبَ عَلَيْكَ؟[1].

قال النووي: فهذا تصريح بأن الزبير لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر، فيجب استثناؤه مع عائشة أو يكون إحرامه بالعمرة وتحلله منها في غير حجة الوداع[2].

قال الحافظ ابن حجر: وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد اللَّه مولى أسماء، فإن قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدي، فإن جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النووي على بعده وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد اللَّه مولى أسماء، فاقتصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجهما مسلم مع ما فيهما من الاختلاف ويقوي صنيع البخاري حديث الطواف[3].

اتباع الزبير رضي الله عنه للنبي ﷺ في طوافه بالبيت

عن عروة بن الزبير قَالَ: «أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما مِثْلَهُ،

---

(١) «مسلم» (١٢٣٦).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٨/ ٢٢٢).

(٣) «فتح الباري» (٣/ ٦١٧ - ٦١٨).

ثُمَّ حَجَجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَأَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَتْنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا»[١].

قال النووي: فيه أن المحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له يبدأ بطواف القدوم، ولا يفعل شيئًا قبله ولا يصلي تحية المسجد، بل أول شيء يفعله الطواف وهذا كله متفق عليه[٢].

وقال رحمه الله أيضًا: والمراد بالماسحين من سوى عائشة وإلا فعائشة رضي الله عنها لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع، بل كانت قارنة، ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر[٣].

خوف الزبير رضي الله عنه من شدة الحساب يوم القيامة

عن الزبير: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] فَقَالَ الزُّبَيْرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكَرَّرُ عَلَيْنَا الْخُصُومَةُ بَعْدَ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ: إِنَّ الْأَمْرَ لَشَدِيدٌ[٤].

---

(١) البخاري (١٦١٤).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٨/ ٢٢١).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٨/ ٢٢١).

(٤) **إسناده حسن**: أخرجه الطبري في «التفسير» (١١/ ٣) والحميدي (٦٠، ٦٢)، وأحمد (١٤٠٥)، وابن ماجه (٤٢٥٨)، والترمذي (٣٢٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢/ ١٥٠)، والبزار (٣/ ١٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٦١٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٤٣٤)، الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٩١)، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن عن عبد اللَّه ابن الزبير عن الزبير به. وهذا إسناد حسن رجاله رجال الصحيحين سوى محمد بن عمرو بن علقمة فهو «حسن الحديث» وقد حسن هذا الإسناد الترمذي فقال: «هذا=

فراسة الزبير بن العوام رضي الله عنه بقتله يوم الجمل

عن عبد اللَّه بن الزبير رضي الله عنهما: «لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ دَعَانِي فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ: يَا بُنَيِّ إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْيَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ، وَإِنِّي لَا أُرَانِي إِلَّا سَأُقْتَلُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا»(١).

قال ابن حجر: «وظنه أنه سيقتل مظلومًا قد تحقق لأنه قتل غدرًا بعد أن ذكَّره عليٌّ فانصرف عن القتال.

= حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. قلت: بل هو حسن من أجل حال محمد بن عمرو بن علقمة. وقال الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»: «إسناده حسن».

تنبيه: ولا يُعارَض أثرُ الزبير بما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ١٢٣) قال: حدثنا أبو أمية ثنا منصور بن سلمة ثنا يعقوب القمي ثنا جعفر بن أبي المغيرة ثنا سعيد بن جبير ثنا ابن عمر قال: نزلت هذه الآية وما نعلم في أي شيء نزلت ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] قال قائل: من نخاصم وليس بيننا وبين أهل الكتاب خصومة فمن نخاصم حتى وقعت الفتنة، فقال ابن عمر: هذا ما وعدنا ربنا نختصم فيه. قال أبو جعفر: فتَوهَّم متوهِّمٌ أن ما في هذين الحديثين قد أوجب تضادًّا لما رُوِيَ عن رسول اللَّه ﷺ في السبب الذي كان فيه نزول هذه الآية، فتأملنا ذلك فوجدناه بحمد اللَّه ونعمته خاليًا من ذلك؛ لأن حديث ابن عمر منهما، إنما فيه ما كان من قولهم عند نزول الآية وما تبين به عند حدوث الفتنة أنه المراد فيها، وكان ذلك تأويلًا منه لا حكاية منه سماعًا من رسول اللَّه ﷺ، وكان ما في حديث الزبير جوابًا من رسول اللَّه ﷺ إياه لما سأله عما ذكر من سؤاله رسول اللَّه ﷺ عما يسأله إياه عنه في حديثه وجواب رسول اللَّه -عليه الصلاة والسلام- عنه مما أجابه به ولم يضاده غيره مما في حديث ابن عمر ولا مما سواه فيما علمناه. واللَّه نسأله التوفيق. انظر «شرح مشكل الآثار» (١/ ١٢٣).

(١) أخرجه البخاري (٣١٢٩) وهو حديث طويل ذكرته بتمامه في غير هذا الموضع.

ففتك به رجل من بني تميم يسمى عمرو بن جرموز»[١].

وقال أيضًا:

«ولعل ظنه بأن يجعل اللَّه له الشهادة إما لأنه سيقتل مظلومًا أو إما لاعتقاده أنه كان مصيبًا، وإما لأنه سمع من النبي ما سمع علي وهو قوله لما جاءه الزبير: «**بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّار**»، ورفعه إلى النبي ﷺ»[٢].

تنبيه:

وقد حدث مثل هذا مع عبد اللَّه بن حرام حينما قال لولده جابر يوم أحد إني أراني غدًا أول مقتول وحدث ما قاله وثبت ذلك في «صحيح البخاري» (١٣٥١).

كرم الزبير رضي الله عنه وعطفه على أولاده

عن عروة بن الزبير: أَنَّ الزُّبَيْرَ جَعَلَ دُورَهَ صَدَقَةً عَلَى بَنِيهِ لَا تُبَاعُ وَلَا تُورَثُ، وَأَنَّ لِلْمَرْدُودَةِ[٣] مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَارٍّ بِهَا، فَإِنْ هِيَ اسْتَغْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَا حَقَّ لَهَا[٤].

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٢٢٩).

(٢) نفس المصدر، والحديث سيأتي تخريجه.

(٣) المردودة: المطلقة.

(٤) **إسناده صحيح:**

علقه البخاري في صحيحه عقب حديث (٢٧٧٧) بصيغة الجزم ووصله ابن أبي شيبة (٢٠٩٣٣) والدارمي في «سننه» (٢/ ٥١٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٦٦) عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، ورواية هشام بن عروة عن أبيه على شرط الصحيحين.

مبالغة إحسان الزبير رضي الله عنه لأصدقائه وورعه

عن عبد اللَّه بن الزبير قال: . . . . وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ فَيَقُولُ: لَا وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيَاعَ. وَمَا وَلِيَ إِمَارَةً قَطُّ وَلَا جِبَايَةَ خَرَاجٍ وَلَا شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهم . . . الحديث[1].

قال ابن حجر:

وفيه مبالغة الزبير في الإحسان لأصدقائه لأنه رضي أن يحفظ لهم ودائعهم في غيبتهم، ويقوم بوصاياهم على أولادهم بعد موتهم، ولم يكتف بذلك حتى احتاط لأموالهم وديعة أو وصية بأن كان يتوصل إلى تصييرها في ذمته مع عدم احتياجه إليها غالبًا، وإنما ينقلها من اليد للذمة[2].

شجاعة الزبير رضي الله عنه يوم الأحزاب ومشاركته فيها

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: كُنْتُ يَوْمَ الأَحْزَابِ جُعِلْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي النِّسَاءِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِالزُّبَيْرِ عَلَى فَرَسِهِ يَخْتَلِفُ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَلَمَّا رَجَعْتُ قُلْتُ: يَا أَبَتِ رَأَيْتُكَ تَخْتَلِفُ؟ قَالَ: أَوَهَلْ رَأَيْتَنِي يَا بُنَيَّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ يَأْتِ بَنِي قُرَيْظَةَ فَيَأْتِينِي بِخَبَرِهِمْ؟**» فَانْطَلَقْتُ فَلَمَّا رَجَعْتُ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَوَيْهِ فَقَالَ: «**فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**»[3].

---

(١) **صحيح**: تقدم تخريجه.

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٢٣٤).

(٣) البخاري (٣٧٢٠).

خوف الزبير رضي الله عنه من عدم قضاء الدين

عن عبد اللَّه بن الزبير قال: . . . قَالَ لِي وَالِدِي: إن مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدَيْنِي، أَفَتَرَى يُبْقِي دَيْنُنَا مِنْ مَالِنَا شَيْئًا؟ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، بِعْ مَا لَنَا فَاقْضِ دَيْنِي وَأُوصِي بِالثُّلُثِ[1].

قال الحافظ ابن حجر:

وفيه شدة أمر الدَّين لأن مثل الزبير مع ما سبق له من السوابق وثبت له من المناقب رهب من وجوه مطالبة من له في جهته حق بعد الموت[2].

تخيير عثمان رضي الله عنه له

عن مروان بن الحكم قال: أَصَابَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ سَنَةَ الرُّعَافِ حَتَّى حَبَسَهُ عَنِ الْحَجِّ وَأَوْصَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلِفْ قَالَ: وَقَالُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ أَحْسِبُهُ الْحَارِثَ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ عُثْمَانُ: وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا: الزُّبَيْرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ وَإِنْ كَانَ لأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[3].

وكان رضي الله عنه من أصحاب الشورى

عن عمرو بن ميمون: وَجَاءَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ حَفْصَةُ وَالنِّسَاءُ تَسِيرُ مَعَهَا فَلَمَّا رَأَيْنَاهَا قُمْنَا فَوَلَجَتْ عَلَيْهِ -يعني: عمر بن الخطاب رضي الله عنه - فَبَكَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً

---

(١) **صحيح**: خرجته في غير هذا الموطن.

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٢٣٥).

(٣) البخاري (٣٧١٧)، والحديث ذكره البخاري رحمه الله في مناقب الزبير العوام رضي الله عنه.

وَاسْتَأْذَنَ الرِّجَالُ فَوَلَجَتْ دَاخِلًا لَهُمْ فَسَمِعْنَا بُكَاءَهَا مِنَ الدَّاخِلِ فَقَالُوا: أَوْصِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ قَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَوِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ فَسَمَّى عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَسَعْدًا وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ وَقَالَ: يَشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ كَهَيْئَةِ التَّعْزِيَةِ لَهُ[1].

وفيه أن عمر رضي الله عنه اختار الزبير من الستة الذين جعل فيهم الأمر لاختيار إمام المسلمين، وهذا يدل على مكانته وفضله عند عمر وغيره من الصحابة.

جمع رسول اللَّه ﷺ للزبير رضي الله عنه الأب والأم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: كُنْتُ يَوْمَ الأَحْزَابِ جُعِلْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي النِّسَاءِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِالزُّبَيْرِ عَلَى فَرَسِهِ يَخْتَلِفُ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَلَمَّا رَجَعْتُ قُلْتُ: يَا أَبَتِ رَأَيْتُكَ تَخْتَلِفُ؟ قَالَ: أَوَهَلْ رَأَيْتَنِي يَا بُنَيَّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ يَأْتِ بَنِي قُرَيْظَةَ فَيَأْتِينِي بِخَبَرِهِمْ؟**» فَانْطَلَقْتُ فَلَمَّا رَجَعْتُ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَوَيْهِ فَقَالَ: «**فِدَاكَ أَبِي[2] وَأُمِّي**»[3].

---

(١) البخاري (٣٧٠٠) قال الحافظ ابن حجر: قوله كهيئة التعزية أي: لابن عمر لأنه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بأن جعله من أهل المشاورة في ذلك. انظر «فتح الباري» (٧/ ٦٧).

(٢) فداك أبي وأمي: قال النووي في «شرحه لمسلم» (١٥/ ١٨٤): فيه جواز التفدية بالأبوين، وبه قال جماهير العلماء وكرهه عمر بن الخطاب والحسن البصري وكرهه بعضهم في التفدية بالمسلم من أبويه، والصحيح الجواز مطلقًا لأنه ليس في الحقيقة فداء وإنما هو كلام وإلطاف وإعلام بمحبته له ومنزلته.

(٣) البخاري (٣٧٢٠). وقد بوب له في باب مناقب الزبير.

وكيف يجمع بين هذا الحديث وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: ما سمعت النبي ﷺ جمع أبويه لأحد إلا سعد بن مالك فإني سمعته يقول يوم أحد: «يَا سَعْدُ، ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»[1].

الجواب:

قال النووي رحمه الله: فيحمل قول علي رضي الله عنه على نفى علم نفسه أي لا أعلمه جمعها إلا لسعد بن وقاص وهو سعد بن مالك[2].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: ويجمع بينهما بأن عليًّا رضي الله عنه لم يطلع على ذلك أو مراده بذلك بقيد يوم أحد[3].

ومن مناقبه رضي الله عنه: شهادة الصحابة رضي الله عنهم له بالجنة

عن الشعبي رحمه الله: قَالَ أَدْرَكْتُ خَمْسَمِائَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ[4]: إِنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ[5].

---

(١) البخاري (٤٠٥٩)، ومسلم (٢٤١١).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ١٨٤ - ١٨٥).

(٣) «فتح الباري» (٧/ ٨٤).

(٤) ولعلهم قالوا هذا لعلمهم بحديث سعيد بن زيد أو أنهم حضروا الموقف الذي قال فيه النبي ﷺ أن هؤلاء في الجنة وإلَّا فهي أمور غيبية لا يُتكلم فيها إلا بوحي ولا يُجزم لأحد بعينه بجنة أو نار إلَّا بنص من الكتاب والسنة.

(٥) **إسناده حسن**: أخرجه الخلال في «السنة» (٢/ ٣٤٥) من طريق عبد اللَّه بن أحمد وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٢٥) من طريق أبي الأحوص بن المفضل. كلاهما (عبد اللَّه وأبو الأحوص) عن أحمد بن حنبل عن سليمان بن داود عن شعبة عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي به. وهذا إسناد حسن من أجل منصور بن عبد الرحمن الغداني فهو «حسن الحديث».

شجاعته رضي الله عنه في الجهاد وابتلائه

عن عروة بن الزبير: «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلزُّبَيْرِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ: أَلَا تَشُدُّ فَنَشُدَّ مَعَكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي إِنْ شَدَدْتُ كَذَبْتُمْ، فَقَالُوا: لَا نَفْعَلُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ حَتَّى شَقَّ صُفُوفَهُمْ فَجَاوَزَهُمْ وَمَا مَعَهُ أَحَدٌ ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا، فَأَخَذُوا بِلِجَامِهِ فَضَرَبُوهُ ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ بَيْنَهُمَا ضَرْبَةٌ ضُرِبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ. قَالَ عُرْوَةُ: كُنْتُ أُدْخِلُ أَصَابِعِي فِي تِلْكَ الضَّرَبَاتِ أَلْعَبُ وَأَنَا صَغِيرٌ. قَالَ عُرْوَةُ: وَكَانَ مَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَئِذٍ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ فَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ وَوَكَّلَ بِهِ رَجُلًا»[(١)].

قال بدر الدين العيني: (فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ) أي: فحمل الزبير على الروم، والقرينة دالة عليه. قوله: (فَضَرَبُوهُ) أي: فضرب الروم الزبير -رضي اللَّه تعالى عنه- وقوله: (بَيْنَهُمَا) أي: بين الضربتين[(٢)].

ومن مناقبه رضي الله عنه:
بشارة النبي -عليه الصلاة والسلام- له بالشهادة

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَلَى حِرَاءَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اهْدَأْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ**»[(٣)].

---

(١) البخاري (٣٩٧٥).

(٢) «عمدة القاري» (١٦/ ٢٢٦).

تنبيه:

قال الحافظ ابن حجر: وكأن الزبير آنس من ولده عبد اللَّه شجاعة وفروسية فأركبه الفرس وخشي عليه أن يهجم بتلك الفرس على ما لا يطيقه فجعل معه رجلًا ليأمن عليه من كيد العدو إذا اشتغل عنه بالقتال. انظر: «فتح الباري» (٧/ ٣٠٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤١٧) وإسناده حسن من أجل عبد العزيز بن محمد الدراوردي. =

قال النووي رحمه الله:

وفي هذا الحديث معجزات لرسول اللَّه ﷺ منها إخباره أن هؤلاء شهداء وماتوا كلهم غير النبي ﷺ وأبي بكر شهداء فإن عمر وعثمان وعليًّا وطلحة والزبير رضي الله عنهم قتلوا ظلمًا شهداء(١).

ومن مناقبه رضي الله عنه موافقة الملائكة له في غزوة بدر

عن عروة بن الزبير: كَانَتْ عَلَى الزُّبَيْرِ رَيْطَةٌ صَفْرَاءُ مُعْتَجِرًا بِهَا يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ الْمَلَائِكَةَ نَزَلَتْ عَلَى سِيمَاءِ الزُّبَيْرِ**»(٢).

= وسهيل بن أبي صالح فهما حسنا الحديث. قلت: وهو عند البخاري (٣٦٨٦) من حديث أنس بن مالك قال: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُحُدٍ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ قَالَ: «**اثْبُتْ أُحُدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلاَّ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ**».

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ١٩٠).

(٢) صححه الحافظ ابن حجر وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٠٣) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٥٤) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي عن همام عن هشام بن عروة عن أبيه به. وهذا إسناد قوي من أجل عمرو بن عاصم الكلابي فقد ذكره ابن حبان في الثقات وكذا ابن سعد، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق في حفظه شيء» وقال ابن معين: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس» قلت: عمرو بن عاصم الكلابي هذا احتج به الشيخان، وقد صححه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٥٥٥) فقال: إسناده صحيح ولكنه مرسل، لأن عروة بن الزبير لم يدرك القصة. قلت: ولكن يحتمل أن يكو الزبير أخبره بهذا، وقد توبع همام من قبل حماد بن سلمة كما عند الطبراني في «الكبير» (١/ ١٢٠)، وثَمَّ متابعات أخرى أعرضت عنها خشية الإطالة، ومن أراد الرجوع إليها فليرجع إلى السلسلة الضعيفة (٦٤٧٧) للإمام الألباني رحمه الله فإن فيها المزيد، واللَّه أعلم.

تنبيه: عروة بن الزبير قد سمع من أبيه كما قال مسلم بن الحجاج في كتاب التمييز. =

دعاء النبي ﷺ له

عن عروة بن الزبير: أَنَّ أَوَّلَ رَجُلٍ سَلَّ سَيْفَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الزُّبَيْرُ، وَذَلِكَ أَنَّه نُفِخَتْ نَفْخَةُ الشَّيْطَانِ أُخِذَ رَسُولُ اللَّهِ فَخَرَجَ الزُّبَيْرُ يَشُقُّ النَّاسَ بِسَيْفِهِ وَرَسُولُ اللَّهِ بِأَعْلَى مَكَّةَ قَالَ: فَلَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «**مَا لَكَ يَا زُبَيْرُ؟**» قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّكَ أُخِذْتَ؟ قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ وَدَعَا لَهُ وَلِسَيْفِهِ[1].

وفاة النبي ﷺ وهو راض عن الزبير

عن عمرو بن ميمون قال: . . . وَجَاءَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ حَفْصَةُ وَالنِّسَاءُ تَسِيرُ مَعَهَا فَلَمَّا رَأَيْنَاهَا قُمْنَا فَوَلَجَتْ عَلَيْهِ -يعني: عمر بن الخطاب رضي الله عنه- فَبَكَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً وَاسْتَأْذَنَ الرِّجَالُ فَوَلَجَتْ دَاخِلًا لَهُمْ فَسَمِعْنَا بُكَاءَهَا مِنَ الدَّاخِلِ فَقَالُوا: أَوْصِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ قَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَوِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ فَسَمَّى عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَسَعْدًا وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ[2].

= قلت: وروايته عن أبيه على شرط البخاري، ومعلوم أن البخاري يشترط السماع، وقد أنكر الدارقطني رحمه الله سماع عروة من أبيه، فقال: لا يصح سماعه من أبيه. قلت: والصحيح إثبات سماعه من أبيه لأنه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة كما ذكر ابن معين رحمه الله. وعليه، فلا يبعد سماعه من أبيه.

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٥٢٠) وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١/ ٥٨) والخلال في «السنة» (٣/ ٤٧٠) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٨٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٩ - ٣٥٠) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات ورواية هشام بن عروة عن أبيه على شرط الصحيحين.

(٢) البخاري (٣٧٠٠) وهو حديث طويل.

تزكية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه للزبير بن العوام رضي الله عنه

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنه سُئِلَ عن طلحةَ والزبير وعثمان، فقال أبو سعيد: أَقْوَامٌ سَبَقَتْ لَهُمُ السَّوَابِقُ وأَصَابَتْهُمُ الْفِتْنَةُ، فَرُدُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّه[1].

* * *

(١) صحيح، وسيأتي تخريجه.

أخلاق الزبير رضي الله عنه

صدق الزبير رضي الله عنه في تحديثه عن رسول الله ﷺ

عن عبد اللَّه بن الزبير قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ. قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

قال الحافظ ابن حجر: لكن الزبير خشي من الإكثار في أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر لأنه وإن لم يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ، والثقة إذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سببًا للعمل بما لم يقله الشارع، فمن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار فمن ثَمَّ توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث(٢).

قال ابن الجوزي: ومعلوم أن الزبير ما خاف تعمد الكذب وإنما خاف الزلل(٣).

شجاعة الزبير رضي الله عنه في صغره

عن عروة بن الزبير قال: قَاتَلَ الزُّبَيْرُ وَهُوَ غُلَامٌ رَجُلًا فَدَقَّ يَدَهُ وَضَرَبَهُ الزُّبَيْرُ ضَرْبًا شَدِيدًا، فَمَرَّ بِالرَّجُلِ عَلَى صَفِيَّةَ وَهُوَ يَحْمِلُ قَالَتْ: مَا شَأْنُهُ؟ قَالُوا: قَاتَلَ

(١) البخاري (١٠٧).
(٢) «فتح الباري» (١/ ٢٠١).
(٣) «كشف المشكل» (١/ ١٥٦).

الزُّبَيْرَ، فَقَالَتْ: كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرًا[١] أَأَقَطًا[٢] حَسِبْتَهُ، أَمْ تَمْرًا أَمْ مُشْمَعِلًّا[٣] صَقْرًا[٤].

ثقة الزبير رضي الله عنه بالله واستعانته به

عن عبد اللَّه بن الزبير قال: «لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ[٥] دَعَانِي فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ: يَا بُنَيِّ إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْيَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ وَإِنِّي لَا أُرَانِي إِلَّا سَأُقْتَلُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا، وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدَيْنِي، أَفَتُرَى يُبْقِي دَيْنُنَا مِنْ مَالِنَا شَيْئًا؟ فَقَالَ: يَا بُنَيِّ بِعْ مَا لَنَا فَاقْضِ دَيْنِي وَأَوْصَى بِالثُّلُثِ وَثُلُثِهِ لِبَنِيهِ يَعْنِي بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ -يَقُولُ: ثُلُثُ الثُّلُثِ فَإِنْ فَضَلَ مِنْ مَالِنَا فَضْلٌ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ شَيْءٌ فَثُلُثُهُ لِوَلَدِكَ، قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي

---

(١) الزبر بفتح الزاي وكسرها تعني القوي الشديد، وهو مكبر الزبير، تعني ابنها. انظر «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ٧٠٦).

(٢) الأقط: اللبن المجفف. انظر «تاج العروس» (١/ ٤٧٦٥).

(٣) مشمعلًّا: تعني السريع الماضي. انظر «لسان العرب» (١١/ ٣٧٢).

(٤) **إسناده صحيح على شرط الشيخين: أخرجه ابن سعد في «الطبقات»** (٣/ ١٠١) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٦) وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١/ ٥٩) عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه به. وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(٥) يوم الجمل: يريد الوقعة المشهورة التي كانت بين علي بن أبي طالب ومن معه وبين عائشة ومن معها، ومن جملتهم الزبير بن العوام، ونسبت الوقعة إلى الجمل لأن يعلى ابن أمية الصحابي المشعور كان معهم فأركب عائشة على جمل عظيم اشتراه بمائة دينار، وقيل: ثمانين، وقيل أكثر من ذلك، فوقفت به في الصف، فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عقر الجمل فوقعت عليهم الهزيمة. انظر «فتح الباري» (٦/ ٢٩٩).

الزُّبَيْرِ خُبَيْبٌ وَعَبَّادٌ وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعَةُ بَنِينَ وَتِسْعُ بَنَاتٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجَعَلَ يُوصِينِي بِدَيْنِهِ وَيَقُولُ: يَا بُنَيِّ إِنْ عَجَزْتَ عَنْهُ فِي شَيْءٍ فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ مَوْلَايَ قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ مَا أَرَادَ حَتَّى قُلْتُ: يَا أَبَهِ مَنْ مَوْلَاكَ؟ قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا وَقَعْتُ فِي كُرْبَةٍ مِنْ دَيْنِهِ إِلَّا قُلْتُ: يَا مَوْلَى الزُّبَيْرِ اقْضِ عَنْهُ دَيْنَهُ فَيَقْضِيهِ. . . »[1].

قال الحافظ ابن حجر:

فيه منزلة الزبير بن العوام عند نفسه، وأنه في تلك الحالة كان في غاية الوثوق باللَّه والإقبال عليه والرضا بحكمه والاستعانة به[2].

اهتمام الزبير رضي الله عنه بأحوال غيره من الصحابة

عن قيس بن أبي حازم قال: قَالَ الزُّبَيْرُ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه بَعْدَمَا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ: أَعْطِنِي عَطَاءَ عَبْدِ اللَّهِ فَعِيَالُ عَبْدِ اللَّهِ أَحَقُّ بِعَطَائِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. فَأَعْطَاهُ خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ[3].

فراسة الزبير رضي الله عنه يوم مقتل حمزة

عن عروة بن الزبير: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ تَسْعَى، حَتَّى إِذَا كَادَتْ أَنْ تُشْرِفَ عَلَى الْقَتْلَى، قَالَ: فَكَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرَاهُمْ. فَقَالَ: «**الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ**». قَالَ الزُّبَيْرُ: فَتَوَسَّمْتُ أَنَّهَا أُمِّي صَفِيَّةُ، قَالَ: فَخَرَجْتُ أَسْعَى إِلَيْهَا، فَأَدْرَكْتُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى الْقَتْلَى، قَالَ: فَلَدَمَتْ فِي صَدْرِي، وَكَانَتِ امْرَأَةً

---

(١) البخاري (٣١٢٩).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٢٣٥).

(٣) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ١٠٥٤) عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، ورواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم على شرط الصحيحين.

جَلْدَةً، قَالَتْ: إِلَيْكَ لَا أَرْضَ لَكَ، قَالَ: فَقُلْتُ: رَسُولُ اللَّهِ عَزَمَ عَلَيْكِ. قَالَ: فَوَقَفَتْ وَأَخْرَجَتْ ثَوْبَيْنِ مَعَهَا، فَقَالَتْ: هَذَانِ ثَوْبَانِ جِئْتُ بِهِمَا لِأَخِي حَمْزَةَ، فَقَدْ بَلَغَنِي مَقْتَلُهُ فَكَفِّنُوهُ فِيهِمَا، قَالَ: فَجِئْنَا بِالثَّوْبَيْنِ لِنُكَفِّنَ فِيهِمَا حَمْزَةَ، فَإِذَا إِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قُتِلَ، قَدْ فُعِلَ بِهِ كَمَا فُعِلَ بِحَمْزَةَ، قَالَ: فَوَجَدْنَا غَضَاضَةً وَحَيَاءً أَنْ نُكَفِّنَ حَمْزَةَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَالْأَنْصَارِيُّ لَا كَفَنَ لَهُ، فَقُلْنَا: لِحَمْزَةَ ثَوْبٌ، وَلِلْأَنْصَارِيِّ ثَوْبٌ، فَقَدَرْنَاهُمَا فَكَانَ أَحَدُهُمَا أَكْبَرَ مِنَ الآخَرِ، فَأَقْرَعْنَا بَيْنَهُمَا فَكَفَّنَّا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الثَّوْبِ الَّذِي طَارَ لَهُ[1].

خوف أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما من غيرة الزبير بن العوام رضي الله عنه

عن أسماء بنت أبي بكر: كُنْتُ أَخْدُمُ الزُّبَيْرَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ، وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ، وَكُنْتُ أَسُوسُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ، كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ وَأَقُومُ عَلَيْهِ وَأَسُوسُهُ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهَا أَصَابَتْ خَادِمًا، جَاءَ النَّبِي ﷺ سَبْيٌ فَأَعْطَاهَا خَادِمًا فَقَالَتْ: كَفَتْنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَأَلْقَتْ عَنِّي مَئُونَتَهُ، فَجَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكِ، قَالَتْ: إِنِّي إِنْ رَخَّصْتُ لَكَ أَبَى ذَاكَ الزُّبَيْرُ، فَتَعَالَ فَاطْلُبْ إِلَيَّ، وَالزُّبَيْرُ شَاهِدٌ، فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكِ، فَقَالَتْ:

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه أحمد (١٤١٨) والبزار في «مسنده» (٣/ ١٩٤) وأبو يعلى (٢/ ٤٥) والشاشي في «مسنده» (١/ ١٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٤٠١) من طرق عن هشام بن عروة عن عروة به. وهذا إسناد صحيح، ورواية هشام عن أبيه على شرط الصحيحين كما أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢٨٩ - ٢٩٠) بنحوه إلا أنه أرسله فقال: عن هشام عن الزبير مرسلًا. ولعل إسقاط عروة من السند من وهم يونس بن بكير فهو حسن الحديث إلا أنه في حفظه شيء.

مَا لَكَ بِالْمَدِينَة إِلَّا دَارِي؟ فَقَالَ لَهَا الزُّبَيْرُ: مَا لَكِ أَنْ تَمْنَعِي رَجُلًا فَقِيرًا يَبِيعُ؟ فَكَانَ يَبِيعُ إِلَى أَنْ كَسَبَ فَبِعْتُهُ الْجَارِيةَ، فَدَخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ وَثَمَنُهَا فِي حَجْرِي، فَقَالَ: هَبِيهَا لِي، قَالَتْ: إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهَا[1].

إنصاف علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع الزبير رضي الله عنه

عن زر بن حبيش قال: اسْتَأْذَنَ ابْنُ جُرْمُوزٍ عَلَى عَلِيٍّ وَأَنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: «**بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ**» سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ**»[2].

قال الحافظ ابن حجر:

وكان قتل في شهر رجب سنة ست وثلاثين، انصرف من وقعة الجمل فقتله عمرو بن جرموز بوادي السباع[3].

---

(١) مسلم (٢١٨٢).

(٢) **إسناده حسن**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٠٥) وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ١٥)، وأحمد (٦٧٩، ٦٨١) والترمذي (٣٧٤٤) وابن عمرو الشيباني في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٥٩) والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٣) وغيرهم من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب به. وهذا إسناد حسن من أجل عاصم بن أبي النجود فهو حسن الحديث. قال الحاكم رحمه الله: إسناد صحيح ولم يخرجاه، وقد صححه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٢٩)، وفي «الإصابة» (٢/ ٧٥٩). قلت: ولكنه إسناد حسن من أجل حال عاصم بن أبي النجود فهو ممن يحسن حديثه ولا يرتقي إلى درجة الصحة كما قالا. قلت: والمرفوع له شاهد عند البخاري (٤١١٣) ومسلم (٢٤١٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما بلفظ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيِّ الزُّبَيْرُ**».

(٣) «فتح الباري» (٧/ ٨٢).

وهذه صفية رضي الله عنها تضرب الزبير رضي الله عنه من أجل أن يكون فارسًا عظيمًا

عن عروة بن الزبير: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ كَانَتْ تَضْرِبُ الزُّبَيْرَ ضَرْبًا شَدِيدًا وَهُوَ يَتِيمٌ، فَقِيلَ لَهَا: قَتَلْتِيهِ خَلَعْتِ فُؤَادَهُ أَهْلَكْتِ هَذَا! قَالَتْ: إِنَّمَا أَضْرِبُهُ يَلِبُّ وَيَهْزِمُ الْجَيْشَ ويَأْتِي بِالسَّلَبِ[1].

* * *

(١) **إسناده صحيح على شرط مسلم**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٩٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٧) عن عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن عروة به. ورواية هشام بن عروة عن أبيه على شرط الصحيحين.

معيشة الزبير رضي الله عنه وزهده في الدنيا

شدة ما كان عليه الزبير رضي الله عنه وأهل بيته

عن أسماء بنت أبي بكر: كُنْتُ أَخْدُمُ الزُّبَيْرَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ، وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ، وَكُنْتُ أَسُوسُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ، كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ وَأَقُومُ عَلَيْهِ وَأَسُوسُهُ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهَا أَصَابَتْ خَادِمًا، جَاءَ النَّبِي ﷺ سَبْيٌ فَأَعْطَاهَا خَادِمًا فَقَالَتْ: كَفَتْنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَأَلْقَتْ عَنِّي مَئُونَتَهُ، فَجَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكِ، قَالَتْ: إِنِّي إِنْ رَخَّصْتُ لَكَ أَبَى ذَاكَ الزُّبَيْرُ، فَتَعَالَ فَاطْلُبْ إِلَيَّ، وَالزُّبَيْرُ شَاهِدٌ، فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكِ، فَقَالَتْ: مَا لَكَ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا دَارِي؟ فَقَالَ لَهَا الزُّبَيْرُ: مَا لَكِ أَنْ تَمْنَعِي رَجُلًا فَقِيرًا يَبِيعُ؟ فَكَانَ يَبِيعُ إِلَى أَنْ كَسَبَ فَبِعْتُهُ الْجَارِيَةَ، فَدَخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ وَثَمَنُهَا فِي حَجْرِي، فَقَالَ: هَبِيهَا لِي، قَالَتْ: إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهَا[1].

قلة زاد الزبير رضي الله عنه من الدنيا

عن الزبير رضي الله عنه: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قَالَ الزُّبَيْرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ عَنْهُ؟ وَإِنَّمَا هُمَا الْأَسْوَدَانِ: الْمَاءُ وَالتَّمْرُ. قَالَ: «**أَمَا إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ**»[2].

---

(١) مسلم (٢١٨٢).

(٢) إسناده حسن من أجل حال محمد بن علقمة، فهو حسن الحديث، فقد روي هذا الحديث واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه: =

= **الوجه الأول**: رواه سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد اللَّه بن الزبير عن الزبير به. كما عند أحمد (١٤٠٥) وابن ماجه (٤١٥٨)، والترمذي (٣٣٥٦)، والبزار (٣/ ١٧٨)، وأبي نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٣٧) وغيرهم. وقد رواه زياد بن أيوب عن ابن عيينة، فلم يذكر فيه ابن الزبير، فأرسله كما عند الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٢٩). وقد رجح الدارقطني رواية من وصله عن ابن عيينة.

الوجه الثاني: رواه أبو بكر بن عياش عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَنْ أَيِّ النَّعِيمِ نُسْأَلُ؟ فَإِنَّمَا هُمَا الْأَسْوَدَانِ وَالْعَدَوُّ حَاضِرٌ وَسُيُوفُنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا؟ قَالَ: « **إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ**». كما عند الترمذي (٣٣٥٧)، ورواية سفيان أصح من رواية أبي بكر بن عياش لاسيما أن أبا بكر هذا تكلم أهل العلم في حفظه، فقد قال الترمذي عنه: وحديث ابن عيينة عن محمد بن عمرو عندي أصح من هذا -يعني حديث أبي بكر بن عياش-. ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وسفيان بن عيينة أحفظ وأصح حديثًا من أبي بكر بن عياش. انظر «سنن الترمذي» (٥/ ٤٤٨).

الوجه الثالث: رواه يزيد بن هارون كما عند الطبري في «تفسيره» (٣٠/ ٢٨٨)، وأحمد (٢٣٦٤٠) ومحمد بن بشر كما عند ابن أبي شيبة (٣٤٣٤٥) وهناد في «الزهد» (٧٦٨) من طريق عبدة بن سليمان والبيهقي في «الشعب» (٤٥٩٨) جماعتهم عن محمد بن عمرو بلفظ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ فَقَرَأَهَا حَتَّى بَلَغَ ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَنْ أَيِّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ؟ وَإِنَّمَا هُمَا الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ، وَسُيُوفُنَا عَلَى رِقَابِنَا وَالْعَدَوُّ حَاضِرٌ، فَعَنْ أَيِّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ؟ قَالَ: « **إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ**». وهذا إسناد حسن إن سلم سماع صفوان من محمد بن لبيد فإنه بين وفاتيهما ثمانية وثلاثون عامًا، ولم يذكروا محمود بن لبيد من شيوخ صفوان هذا، ومما يؤيد ذلك ما قاله أبو داود السجستاني قال: إن صفوان بن سليم لم ير أحدًا من الصحابة إلا أبا أمامة وعبد اللَّه بن بسر، وقال أبو حاتم: لا تصح روايته عن أنس وقد مات أنس عام ٩٢هـ، فأنى له سماع محمود بن لبيد وقد توفي عام ٩٦هـ؟؟؟ وحاصل الخلاف الذي تقدم أن هذا الحديث قد يصح على وجهين: الوجه الذي ذكر فيه الزبير، والوجه=

قلة زاد الزبير رضي الله عنه وأهله في الحج

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ تَقُولُ كُلَّمَا مَرَّتْ بِالحَجُونِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ قَلِيلٌ ظَهْرُنَا قَلِيلَةٌ أَزْوَادُنَا فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحْلَلْنَا ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ[1].

نفقة الزبير رضي الله عنه على أهله

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا جَاءَتِ النَّبِيَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضَخَ مِمَّا يُدْخِلُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «**ارْضَخِي**[2] **مَا اسْتَطَعْتِ. وَلَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ**»[3].

قال النووي:

ومعنى الحديث: الحث على النفقة في الطاعة والنهي عن الإمساك والبخل وادخار المال في الوعاء وقد بوب رحمه الله باب: الحث على الإنفاق

= الذي ذكر فيه محمود بن لبيد، وإلَّا فأنا أخشى أن يكون هذا الخلاف وهم من أوهام محمد بن عمرو بن علقمة؛ لأن أهل العلم ذكروا أنه يهم ويخطئ، وهو ليس من الثقات الأثبات الذين يكون لهم أكثر من شيخ في حديث واحد، وقد قال ابن عدي في ترجمته عن محمد بن عمرو: وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض.

(١) البخاري (١٧٩٦)، ومسلم (١٢٣٧).

(٢) ارضخي: أنفقي بغير إجحاف ما دمت قادرة مستطيعة. انظر «فتح الباري» (٣/ ٣٠١).

(٣) البخاري (١٤٣٤) ومسلم (١٠٢٩) واللفظ له.

وكراهة الإحصاء[١].

الجهاد مصدر رزق الزبير رضي الله عنه[٢]

عن عبد اللَّه بن الزبير قال: . . . . فَقُتِلَ الزُّبَيْرُ رضي الله عنه وَلَمْ يَدَعْ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرَضِينَ مِنْهَا الْغَابَةُ وَإِحْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ وَدَارًا بِالْكُوفَةِ وَدَارًا بِمِصْرَ، وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ وَمَا وَلِيَ إِمَارَةً قَطُّ وَلَا جِبَايَةَ خَرَاجٍ وَلَا شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهم[٣].

قال القسطلاني: وما ولي إمارة قط ولا جباية خراج ولا شيئًا مما يكون سببًا لتحصيل المال ولم تكن كثر ماله من جهة مقتضية لسوء ظن صاحبها إلا أن يكون في غزوة مع النبي ﷺ أو مع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فيكسب من الغنيمة[٤].

* * *

(١) شرح النووي على مسلم (٧/ ١١٨ - ١١٩).

(٢) هذا هو الظاهر، وإلا فلا يعلم للزبير رضي الله عنه تجارة ولا شيء غير الجهاد الذي هو أعظم موارد الدولة الإسلامية.

(٣) البخاري (٣١٢٩).

(٤) «إرشاد الساري» (٥/ ٢١٢).

غزوات الزبير رضي الله عنه

مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزوة بدر

عن عروة بن الزبير: كَانَتْ عَلَى الزُّبَيْرِ رَيْطَةٌ صَفْرَاءُ مُعْتَجِرًا بِهَا يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ الْمَلَائِكَةَ نَزَلَتْ عَلَى سِيمَاءِ الزُّبَيْرِ**»(١).

عن علي بن أبي طالب قال: أَوَّلُ غَزْوَةٍ فِي الْإِسْلَامِ بَدْرٌ، مَا كَانَ مَعَنَا إِلَّا فَرَسَانِ؛ فَرَسٌ لِلزُّبَيْرِ وَفَرَسٌ لِلْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ(٢).

---

(١) وقد خرجته في غير هذا الموطن.

(٢) **إسناده حسن**:

أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٥٥٩) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٧) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن عبد الحكيم، وأخرجه الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٤٠) من طريق أبي ثابت كلاهما (محمد بن عبد اللَّه بن عبد الحكيم وأبو ثابت) عن ابن وهب عن أبي صخر (حُميد بن زياد المدني) عن أبي معاوية البجلي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب به. وقال الحاكم: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي في مختصره فقال: لم يحتج البخاري بأبي صخر، وأما معاوية البجلي فلا ذكر له في الكتب السِّتَّة. قلت: وهو إسناد حسن من أجل أبي صخر (حميد بن زياد المدني) وأبي معاوية البجلي فهما ممن يحسن حديثهما، وله طريق آخر كما عند الطبراني في «الكبير» (١١/ ١٦٥) وفي «الأوسط» (٩/ ٦٠) وفيه: لم يكن مع النبي من الخيل إلا فرسان: أحدهما للمقداد بن الأسود والآخر لأبي مرثد الغنوي. وإسناده لا يصح، فيه عبد العزيز بن عمران وهو متروك الحديث، وشيخه أيوب بن ثابت لينه الحافظ في «التقريب».

كسر سيف الزبير رضي الله عنه يوم بدر

عن عروة بن الزبير قال: كَانَ فِي الزُّبَيْرِ ثَلَاثُ ضَرَبَاتٍ بِالسَّيْفِ إِحْدَاهُنَّ فِي عَاتِقِهِ، قَالَ: إِنْ كُنْتُ لأُدْخِلُ أَصَابِعِي فِيهَا، قَالَ: ضُرِبَ ثِنْتَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ وَوَاحِدَةً يَوْمَ الْيَرْمُوكِ. قَالَ عُرْوَةُ: وَقَالَ لِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ حِينَ قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: يَا عُرْوَةُ هَلْ تَعْرِفُ سَيْفَ الزُّبَيْرِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا فِيهِ؟ قُلْتُ: فِيهِ فَلَّةٌ[1] فُلَّهَا يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ: صَدَقْتَ[2].

قال بدر الدين العيني:

قوله: (فِيهِ فَلَّةٌ فُلَّهَا يَوْمَ بَدْرٍ) إذ فيه التصريح بحضور الزبير وقعة بدر، فدخل في عُدة أصحاب بدر[3].

مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزوة أحد

عن الزبير رضي الله عنه قال: رَفَعْتُ رَأْسِي يَوْمَ أُحُدٍ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ وَمَا مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا يَمِيدُ تَحْتَ جُحْفَتِهِ مِنَ النُّعَاسِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤][4].

---

(١) كسرة في حد السيف وجمعها فُلول.

(٢) البخاري (٣٩٧٣).

(٣) «عمدة القاري» (٦/ ٢٥٣).

(٤) **إسناده صحيح**: أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٤٨٣) والترمذي (٣٠٠٧) وأبو يعلى (٣/ ١٤) والبزار (٣/ ١٩٦) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٤٤٠) من طرق عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» وقال الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ٤٤٠): إسناده صحيح. قلت: وروي عن أبي طلحة رضي الله عنه مثله كما عند البخاري (٤٠٦٨) بلفظ: «كُنْتُ فِيمَنْ تَغَشَّاهُ النُّعَاسُ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى سَقَطَ سَيْفِي مِنْ يَدِي مِرَارًا يَسْقُطُ وَآخُذُهُ وَيَسْقُطُ فَآخُذُهُ».

استجابة الزبير رضي الله عنه لله ورسوله يوم أحد

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾ [آل عمران: ١٧٢] قَالَتْ لِعُرْوَةَ: يَا ابْنَ أُخْتِي كَانَ أَبَوَاكَ مِنْهُم الزُّبَيْرُ وَأَبُو بَكْرٍ لَمَّا أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا أَصَابَ يَوْمَ أُحُدٍ وَانْصَرَفَ عَنْهُ الْمُشْرِكُونَ خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا قَالَ: «**مَنْ يَذْهَبُ فِي إِثْرِهِمْ؟**» فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، قَالَ: كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ[(١)].

شجاعة الزبير رضي الله عنه يوم الخندق ومشاركته فيها

عن جابر رضي الله عنه: نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ، قَالَ صَدَقَةُ: أَظُنُّهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ ثُمَّ نَدَبَ النَّاسَ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ**»[(٢)].

قال بدر الدين العيني:

وفيه شجاعة الزبير وتقدمته وفضله[(٣)].

مشاركة الزبير بن العوام رضي الله عنه في فتح مكة

عن أبي هريرة رضي الله عنه: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُجَنِّبَةِ الْيُمْنَى، وَجَعَلَ الزُّبَيْرَ عَلَى الْمُجَنِّبَةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْبَيَاذِقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: «**يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! ادْعُ لِي الأَنْصَارَ**» فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاءُوا يُهَرْوِلُونَ فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ**

---

(١) البخاري (٤٠٧٧)، ومسلم (٢٤١٨).

(٢) البخاري (٢٨٤٧).

(٣) «عمدة القاري» (١٤/ ١٤٢).

قُرَيْشٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: «انْظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصُدُوهُمْ حَصْدًا» وَأَخْفَى بِيدِهِ وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، وَقَالَ: «مَوْعِدُكُم الصَّفَا» قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمَئِذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ، قَالَ: وَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّفَا، وَجَاءَتِ الأَنْصَارُ فَأَطَافُوا بِالصَّفَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُبِيدَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ... الحديث[1].

قال ابن القيم رحمه الله: ثبت في الصحيح أنه جعل يوم الفتح خالد بن الوليد على المجنبة اليمنى وجعل الزبير على المجنبة اليسرى وجعل أبا عبيدة على الجسر وبطن الوادي[2].

مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزو أذربيجان

عن زيد بن وهب رضي الله عنه: غَزَوْنَا أَذْرَبِيجَانَ[3] فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَفِينَا يَوْمَئِذٍ الزُّبَيْرُ، فَجَاءَ كِتَابُ عُمَرَ: بَلَغَنِي أَنَّكُمْ فِي بِلَادٍ يُخَالِطُ طَعَامُهَا الْمَيْتَةَ وَلِبَاسُهَا الْمَيْتَةَ، فَلَا تَأْكُلُوا إِلَّا مَا كَانَ مُذَكًّى[4] وَلَا تَلْبَسُوا إِلَّا مَا كَانَ مُذَكًّى[5].

---

(١) مسلم (١٧٨٠).

(٢) «زاد المعاد» (٣/ ١٠٨).

(٣) أذربيجان: بفتح الهمزة بغير مد وسكون الذال وفتح الراء وكسر الباء على الأشهر، وهو إقليم معروف وراء العراق. انظر «شرح السيوطي على مسلم» (٥/ ١٢٥). قلت: وهي حاليًا تقع في الجزء الشمالي الغربي من إيران.

(٤) مذكيًا: وهذا لعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]، ولقوله -عليه الصلاة والسلام- كما في «صحيح البخاري» (١٤٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاةً مَيِّتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ قَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا».

(٥) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٠٢) من طريق الفضل بن دكين=

مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزو أصبهان

عن معقل بن يسار: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي غَزْوِ أَصْبَهَانَ وَفَارِسَ وَأَذَرْبِيجَانَ، فَقَالَ:

أَصْبَهَانُ[1] الرَّأْسُ وَفَارِسُ وَأَذَرْبِيجَانَ الْجَنَاحَانِ، فَإِنْ قَطَعْتَ إِحْدَى الْجَنَاحَيْنِ مَالَ الرَّأْسُ بِالْجَنَاحِ الْآخَرِ، وَإِنْ قَطَعْتَ الرَّأْسَ وَقَعَ الْجَنَاحَانِ، فَابْدَأْ بِأَصْبَهَانَ. فَدَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ بِالنُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ يُصَلِّي، فَانْتَظَرَهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ فَقَالَ: إِنِّي مُسْتَعْمِلُكَ، قَالَ: أَمَّا جَابِيًا فَلَا، وَأَمَّا غَازِيًا فَنَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّكَ غَازٍ، فَسَرَّحَهُ وَبَعَثَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنْ يُمِدُّوهُ وَيَلْحَقُوا بِهِ، وَفِيهِمْ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ[2].

جراحات الزبير رضي الله عنه في غزواته مع رسول الله ﷺ

عن عروة بن الزبير: كَانَ فِي الزُّبَيْرِ ثَلَاثُ ضَرَبَاتٍ بِالسَّيْفِ إِحْدَاهُنَّ فِي عَاتِقِهِ[3]، قَالَ: إِنْ كُنْتُ لَأُدْخِلُ أَصَابِعِي فِيهَا[4].

= ثنا ابن أبي غنية ثنا الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

(١) أصبهان: تدعى أصفهان، وهي مدينة من أهم مدن إيران، وسمي باسمها الإقليم التي تقع فيه.

(٢) **إسناده صحيح**: أخرجه الطبري في «تاريخه» (٢/ ٥٣٣) وابن أبي شيبة (٣٣٧٩٣) والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٢٧) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٣٢)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٤٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن علقمة بن عبد الله المزني عن معقل بن يسار به، وهذا إسناد صحيح وله شاهد عند البخاري (٣١٥٩) بدون ذكر الزبير، وهو من طريق آخر لا يعل هذه الرواية.

(٣) عاتقه اسم لما بين العنق والمنكب.

(٤) البخاري (٣٩٧٣).

قال الحافظ ابن حجر: إن الضربات الثلاثة كن في عاتقه[١].

ومن جراحاته رضي الله عنه أيضًا في الغزوات

عن عروة بن الزبير: أَنَّ الزُّبَيْرَ أَوْصَى إِلَى ابْنِهِ يَوْمَ الْجَمَلِ فِي صَبِيحَتِهِ: مَا مِنْ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِي إِلَّا وَقَدْ جُرِحَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى وَصَلَ ذَلِكَ إِلَى فَرْجِهِ[٢].

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ٢٩٩).

(٢) **إسناده صحيح**: رواه قتيبة بن سعيد واختلف عليه فيه فرواه عبدان بن محمد المروزي كما عند الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١١) عنه عن حماد بن زيد عن صخر بن جويرية عن هشام عن عروة عن الزبير به. وخالفه الترمذي في «سننه» (٣٧٤٦) ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٧٨) عن قتيبة بن سعيد هكذا مرسلًا بدون ذكر عروة بن الزبير.
قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث حماد بن زيد وتعقبه النووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ٢٦٢)، فقال: وفيما قاله -يعني: الترمذي- نظر لأنه منقطع بين هشام والزبير. قلت: ولعل هذا الإسناد يصح على الوجهين الوصل والإرسال لاسيما وأن المخالف للترمذي هو عبدان بن محمد المروزي وهو من الثقات الأعلام، كما قال الخطيب البغدادي وغيره ولا يبعد أن يكون قتيبة بن سعيد كان يكسل فيرويه مرة بالإرسال وينشط فيرويه مرة بالموصول وهو إمام اتفق العلماء على ثقته وإتقانه. وهذا مما يتساهل فيه لأنه من الآثار. وله طريق آخر أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦١٢) والطبراني في «الكبير» (١/ ١٢٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٨٩) وفي «معرفة الصحابة» (١/ ١٠٨) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٨٥) من طرق عن سكين بن عبد العزيز عن حفص بن خالد حدثني شيخ قال: صحبت الزبير بن العوام رضي الله عنه.
قلت: وهذا إسناد واهٍ فيه علتان: الأولى: إبهام من حدث عنه حفص بن خالد. الثانية: حفص بن خالد فقد ذكره ابن حبان في الثقات ولم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحًا ولا تعديلًا وعليه فهو من زمرة المجاهيل، والله أعلم.

فقه الزبير رضي الله عنه

اتباع الزبير رضي الله عنه للنبي ﷺ في صلاته

عن أبي رجاء قال: رَأَيْتُ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ صَلَّى صَلَاةً خَفِيفَةً، فَقُلْتُ: أَنْتُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّه ﷺ أَخَفُّ النَّاسِ صَلَاةً. فَقَالَ: إِنَّا نُبَادِرُ هَذَا الْوَسْوَاسَ[1].

إفتاء الزبير رضي الله عنه

عن زيد بن خالد الجهني: أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عُثْمَانُ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ، قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رضي الله عنهم فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ[2].

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٦٦٦) من طريق عبدة عن ابن أبي عروبة عن أبي رجاء العطاردي به، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

قلت: وما فعله الزبير رضي الله عنه موافق لما قاله النبي ﷺ كما عند البخاري (٧٠٣) من حديث أبي هريرة: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ مِنْهُم الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ**» ولا يُحمل هذا على عدم إتمام الصلاة، فقد أخرج البخاري (٧٠٨) واللفظ له، ومسلم (٤٦٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلاَةً وَلاَ أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ».

(٢) البخاري (٢٩٢).

تنبيه:

وقد نُسخ هذا الحكم الذي في الحديث وحديث: «**إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ**» كلاهما لما ثبت عند البخاري (٢٩١) ومسلم (٣٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال=

ذمُّ الزبير رضي الله عنه لنومة أول النهار

عن عروة بن الزبير قال: كَانَ الزُّبَيْرُ يَنْهَى عَنِ التَّصَبُّحِ، وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ بِالرَّجُلِ يَتَصَبَّحُ فَأَزْهَدُ مِنْهُ(١).

وفي رواية عن عروة: أَنَّ الزُّبَيْرَ قَالَ: إِنِّي لَأَزْهَدُ فِي الرَّجُلِ يَتَصَبَّحُ(٢).

= رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ**» زاد مسلم: «**وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ**».

وقد ذكر هذا النسخ ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٦) وابن الجوزي في «كشف المشكل» (١/ ٩٨٥) وحكاه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٩٩) عن الشافعي وغيرهم.

(١) التصبح: النوم بالغداة. انظر «لسان العرب» (٢/ ٥٠٢).

إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٤٤٢) من طريق حفص بن غياث عن هشام عن عروة به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، ورواية هشام عن عروة على شرط الشيخين.

(٢) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٤٤٥) بنفسه إلا أنه قال: عن وكيع عن هشام عن أبيه به. وهذا إسناد صحيح على شرط الصحيحين.

قلت: وربما نهى الزبير عن النوم في أول النهار لأن النبي ﷺ قد دعا بالبركة في هذا الوقت، فقال -عليه الصلاة والسلام-: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا**» وقد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وقواه ابن عبد البر والمنذري والحافظ والسخاوي. وقد ذم خوات بن جبير رضي الله عنه النوم في أول النهار فقال: «النوم أول النهار خرق وأوسطه خُلق وآخره حمق» وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد وغيره وصحح إسناده الحافظ في «الفتح»، وهو كما قال، وقد صح عن النبي ﷺ كما عند مسلم (٦٧٠) من حديث جابر بن سمرة أَنَّهُ كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الصُّبْحَ أَوِ الْغَدَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

تحلية الزبير رضي الله عنه لسيفه بالفضة

عن عروة بن الزبير: كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ مُحَلًّى بِفِضَّةٍ[١].

موافقة الزبير رضي الله عنه للصحابة رضي الله عنهم في الفتيا

عن زيد بن خالد الجهني: أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عُثْمَانُ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ، قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رضي الله عنهم فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ[٢].

---

(١) البخاري (٣٩٧٣).

تنبيه:

قال ابن الجوزي: «واعلم أن اليسير من الفضة إن كان قائمًا مقام ما لا غناء له عنه من الصفر والنحاس وغيره جاز.

قلت: وهذا على الراجح من أقوال أهل العلم كقبيعة السيف وشعيرة السكين، وتشعيب قدح وإن لم يكن إلى ذلك اليسير حاجة كالحلقة في الإناء لم يجز فإن كان كثيرًا حرم على كل حال. انظر (كشف المشكل» (١/ ١٥٧).

قلت: وإن كان كثيرًا حرم على كل حال لعموم قوله ﷺ: «**الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ**» البخاري (٥٦٣٤). وإنما رخص العلماء في القليل لما أخرجه البخاري (٣١٠٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ.

قال ابن حجر: إن كانت الضبة من الفضة كبيرة للزينة تحرم مطلقًا.

قلت: وعلى هذا حُمل ما كان عليه سيف الزبير رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٢٩٢)، واللفظ له، ومسلم (٣٤٧).

(**تنبيه**): قد نُسِخَ هذا الحكم الذي في الحديث، وحديث «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، كلاهما، لما ثبت عند البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه=

= قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا؛ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ**» -**زاد مسلم- وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ**».

وقد ذكر هذا النسخ ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٦)، وابن الجوزي في «كشف المشكل» (١/ ٩٨٥)، وحكاه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٩٩) عن الشافعي وغيرهم.

* * *

فصل عام في الزبير بن العوام رضي الله عنه

سلامة نية الزبير بن العوام رضي الله عنه في موقعة الجمل (٣٦هـ)

عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ، لَمَّا رَجَعَ الزُّبَيْرُ عَلَى دَابَّتِهِ يَشُقُّ الصُّفُوفَ، فَعَرَضَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ فَقَالَ: ذَكَرَ لِي عَلِيٌّ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ**» فَلَا أُقَاتِلُهُ، قَالَ: وَلِلْقِتَالِ جِئْتَ؟ إِنَّمَا جِئْتَ لِتُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ وَيُصْلِحُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ بِكَ، قَالَ: قَدْ حَلَفْتُ أَلَّا أُقَاتِلَ، قَالَ: فَأَعْتِقْ غُلَامَكَ جِرْجِسَ وَقِفْ حَتَّى تُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: فَأَعْتَقَ غُلَامَهُ جِرْجِسَ وَوَقَفَ فَاخْتَلَفَ أَمَرُ النَّاسِ، فَذَهَبَ عَلَى فَرَسِهِ[1].

---

(١) **أسانيده تحتمل التقوية إن شاء اللَّه:**

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤١٣) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٩) وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٣٦٣) من طريق أبي عمر محمد بن جعفر بن محمد بن مطر عن عبد اللَّه بن محمد بن سوار الهاشمي عن منجاب بن الحارث عن عبد اللَّه بن الأجلح عن أبيه عن يزيد الفقير عن أبي حرب بن أبي الأسود به، وقال منجاب: سمعت فضل بن فضالة يحدث به جميعًا عن أبي حرب به. وزاد البيهقي في «الدلائل» فقال: عن يزيد عن أبيه عن أبي حرب عن أبيه به. ولعل هذه الزيادة من أجلح بن عبد اللَّه بن جحية فقد قواه ابن معين والعجلي وضعفه جمهور أهل العلم، وقد قال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول، جعل أبا سفيان أبا الزبير، فلعل الوهم منه.

قلت: والأليق عندي أنه ضعيف فقد ضعفه النسائي وأبو داود وابن سعد وابن حبان وأبو حاتم وغيرهم. =

= وله طريق ثانٍ أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٩) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٨) عن أبي عاصم، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤١٣-٤١٤) عن جعفر بن سليمان كلاهما (أبو عاصم وجعفر بن سليمان) عن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الملك الرقاشي عن جده (عبد الملك الرقاشي) عن أبي جرو المازني به، وهذا إسناد ضعيف جدًّا مسلسل بالعلل:

الأولى: عبد اللَّه بن محمد بن عبد الملك: قال عنه البخاري: «في حديثه نظر»، وكذا قال أبو حاتم رحمه الله.

الثانية: عبد الملك الرقاشي: قال عنه البخاري: «لم يصح حديثه»، وقال ابن حجر: «لين الحديث».

الثالثة: أبو جرو المازني، فلم يرو عنه سوى عبد الملك الرقاشي، وعليه فهو في زمرة المجاهيل.

وقد أعله ابن الجوزي كما في «العلل المتناهية» (٣/ ٨٤٧) وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤١١ - ٤١٢) من طرق عن يزيد بن أبي يزيد الدمشقي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن علي به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل يزيد بن أبي يزيد الدمشقي. قال عنه ابن المبارك: «ارم به» وقال أبو زرعة الرازي: «لين» وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي» وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن حزم: «ضعيف». وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف».

وله طريق ثالث أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨٢٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٩) وغيرهم من طريق يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن ابي خالد عن عبد السلام رجل من بني حية به.

قلت: وقد اختلف قول الدارقطني في عبد السلام هذا، فقال مرة: عبد السلام البجلي، وقال مرة: قيل: إنه عبد السلام بن عبد اللَّه بن جابر الأحمسي، وعبد السلام لم يدرك الزبير فهو مرسل، وقد أعله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣/ ٨٤٧).

وله طريق رابع أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨٢٨) من طريق يزيد بن هارون ثنا شريك عن الأسود بن قيس ثنا من رأى الزبير به. =

= قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا فيه علتان: الأولى: وهي إبهام من حدث عنه الأسود ابن قيس. الثانية: وهي الإرسال.

وله طريق خامس: أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٨/ ١٣٤) من طريق يحيى بن آدم عن أبي إسرائيل عن الحكم بن عتيبة به. وهذا إسناد ضعيف جدًّا فيه علتان: الأولى: أبو إسرائيل وهو إسماعيل بن خليفة العبسي وهو ضعيف. الثانية: الحكم بن عتيبة لم يدرك عليًّا والزبير ﷺ، وعليه فروايته عنهما مرسلة.

وله طريق سادس أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤١٠) من طريق أبي غالب البنا عن محمد بن الجوهري عن أبي الحسن بن لؤلؤ عن محمد بن أحمد بن علي بن خلف عن عمرو الفقيمي عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس به. وهذا إسناد ضعيف من أجل عمرو بن عبد الغفار الفقيمي فهو ضعيف.

وله طريق سابع فقد أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤١٤) من طريق أبي الحسن بن بشران ثنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة بن دعامة عن الزبير به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف علته الانقطاع، فقتادة بن دعامة لم يدرك الزبير بن العوام، وعليه، فروايته عنه مرسلة.

وله طريق ثامن أخرجه الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٤٦) من طريق لوين محمد بن سليمان، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤١٢) من طريق ربيعة بن الحارث كلاهما (لوين محمد بن سليمان وربيعة بن الحارث) عن محمد بن سليمان العابد عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل محمد بن سليمان العابد قال عنه الذهبي: «لا يعرف» وأقره الحافظ على ذلك كما في «لسان الميزان» (٧/ ١٧٠) وقد أعله الدارقطني فقال: وليس هذا من حديث قيس وإنما رواه إسماعيل عن عبد السلام رجل من حيه. انظر «علل الدارقطني» (٤/ ٢٤٦). وقد قوى الألباني في «الصحيحة» (٢٦٥٩) أصله: «**لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ**»، وصحح أصل القصة دون ذكر ابن الزبير، =

= وتصحيح البعض للحديث بالقصة ليس بصواب، فإنه إن صح فالحديث بدون قصة عبد اللَّه بن الزبير مع أبيه على نزاع في التصحيح، وأجاب الألباني عن قول العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٠٠) عن الحديث: «الأسانيد في هذا لينة» بإجابة ربما !! لكن لم ينفرد العقيلي بهذا بل قال ابن همات الدمشقي في «التنكيت والإفادة» (ص١٨٠) عن الحديث: «لم يثبت ولم يصححه أهل الحديث». وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣/ ٨٤٧): «هذا حديث لا يصح» والمقصود من الروايات وأصحاب السير ذكروا رجوع الزبير عن القتال مع علي، فاللَّه أعلم.

لكن سياق ترجمة وحياة الزبير رضي الله عنه لا يستفاد منها إلا أنه ما خرج إلَّا للإصلاح جزمًا سواء صح هذا الخبر بذلك أم لا، أَوَلم يقل اللَّه عنهم جميعًا: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]؟! وقال ابن كثير في «البداية» (٨/ ١٦) عن سبب رجوع الزبير عن قتاله ضد علي: «وقد قيل: إنه إنما رجع عن القتال لما رأى عمارًا مع علي، وقد سمع رسول اللَّه ﷺ يقول لعمار: «**تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»، فخشي أن يقتل عمارًا في هذا اليوم. وعندي أن الحديث إن كان صحيحًا -يعني مناشدته لعلي- فما رجعه سواه ويبعد أن يكفر عن يمينه، ثم يحضر بعد ذلك ويقاتل عليًّا. وورد عن علي عند ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤١) عن المحاربي عن ليث قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت أَنَّ عَلِيًّا قَالَ يَوْمَ الْجَمَلِ: «اللَّهُمَّ لَيْسَ هَذَا مَا أَرَدْتُ، اللَّهُمَّ لَيْسَ هَذَا مَا أَرَدْتُ». وأخرج (٧/ ٥٤٤) عن عاصم بن أبي صالح: قال عَلِيٌّ يَوْمَ الْجَمَلِ: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مِتُّ قَبْلَ هَذَا بِعِشْرِينَ سَنَةً» وإسناده صحيح، وله طرق أخرى، وعند أحمد (١/ ٨٩) بإسناد حسن قول علي رضي الله عنه لما جاءه خبر مقتل الزبير رضي الله عنه: «**بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ**»، ولم يصح رفعه. أوَلم يقل رسول اللَّه ﷺ عن طلحة رضي الله عنه: «**شَهِيدٌ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ**»؟!

وقد كان الزبير جعل أمره إلى علي لما جعل الشورى في الستة كما في «صحيح البخاري» (٣٧٠٠) فما كانوا ينازعونه في مثل ذلك رضي اللَّه عنهم أجمعين. [قاله شيخنا في «التوضيحات الجلية» (٢٠٦- ٢٠٧).

ومن عقيدة الصحابة رضي الله عنهم: عدم الخوض في الصحابة الذين وقعوا في الفتنة كالزبير وطلحة رضي الله عنهما وغيرهما

عن أبي سعيد الخدري: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعُثْمَانَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَقْوَامٌ سَبَقَتْ لَهُمُ السَّوَابِقُ وَأَصَابَتْهُمُ الْفِتْنَةُ فَرُدُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ[1].

قال أبو نعيم الأصبهاني: وكل واحد من الصحابة قصد الرشد وابتغى الصواب، واللَّه يثيبهم على ما قصدوا واجتهدوا من الخير والصلاح، فلم يختلف أحد من أهل العلم في كل زمان أن أصحاب رسول اللَّه ﷺ فيما اختلفوا فيه من الرأي مأجورون ومحمودون، وإن كان الحق مع بعضهم دون الكل، ولا يغضب من قال بقول بعضهم وترك قول بعضهم وأنه عنده مُصيب الحق الذي أمر به من طريق الاجتهاد[2].

وكان رضي الله عنه من الأغنياء

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَلَا تَتَّخِذُ أَرْضًا كَمَا اتَّخَذَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، قَالَ: فَقَالَ: «وَمَا أَصْنَعُ بِأَنْ أَكُونَ أَمِيرًا، وَإِنَّمَا يَكْفِينِي كُلَّ يَوْمٍ شَرْبَةٌ مِنْ مَاءٍ، أَوْ نَبِيذٍ، أَوْ لَبَنٍ، وَفِي الْجُمُعَةِ قَفِيزٌ مِنْ قَمْحٍ»[3].

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨٠١) من طريق إسماعيل ابن علية. وأخرجه المروزي في «الفتن» (١/ ٨٢) من طريق غسان بن مضر كلاهما (إسماعيل وغسان) عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

(٢) انظر «الإمامة والرد على الرافضة» (ص٣٦٩).

(٣) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٦٨٥) من طريق أبي معاوية حدثنا الأعمش ثنا إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

قلت: ولعل هذه هي الأرض التي أقطعها إياه النبي ﷺ وكانت مما أفاء اللَّه على رسوله من أموال بني النضير.

دفع الزبير رضي الله عنه الغلو في الصالحين

عن عروة بن الزبير: لَمَّا قُتِلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه مَحَا الزُّبَيْرُ اسْمَهُ مِنَ الدِّيوَانِ[1].

ائتمان النبي ﷺ له رضي الله عنه يوم أمره بالإتيان بكتاب حاطب إلى كفار قريش

عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرَ ابْنَ الْعَوَّامِ وَأَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ وَكُلُّنَا فَارِسٌ فَقَالَ: «**انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ**» فَأَدْرَكْنَاهَا تَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: قُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكِ؟ قَالَتْ: مَا مَعِي كِتَابٌ فَأَنَخْنَاهَا فَابْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا قَالَ صَاحِبَايَ: مَا نَرَى كِتَابًا قَالَ: قُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لأُجَرِّدَنَّكِ. قَالَ: فَلَمَّا رَأَتِ الْجِدَّ مِنِّي أَهْوَتْ بِيَدِهَا إِلَى حُجْزَتِهَا وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ فَأَخْرَجَتِ الْكِتَابَ. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**مَا حَمَلَكَ يَا حَاطِبُ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟**» قَالَ: مَا بِي إِلَّا أَنْ أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا غَيَّرْتُ وَلَا بَدَّلْتُ، أَرَدْتُ أَنْ تَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي وَلَيْسَ مِنْ

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٠٧) والطبراني في «الكبير» (١/ ١٢٢) والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٤٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ١٨٦) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه به. وهذا إسناد صحيح ورواية هشام عن أبيه على شرط الصحيحين، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٥٨): رواه الطبراني ورجاله ثقات.

أَصْحَابِكَ هُنَاكَ إِلَّا وَلَهُ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: «**صَدَقَ فَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا**» قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ فَدَعْنِي فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: فَقَالَ: «**يَا عُمَرُ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمِ الْجَنَّةُ**» قَالَ: فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرَ وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ(١).

اهتمام الزبير رضي الله عنه بتربية ولده

عن فاطمة بنت الزبير وعروة قالا: خَرَجَتْ أَسْمَاءُ حِينَ هَاجَرَتْ وَهِيَ حُبْلَى بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَدِمَتْ قُبَاءً فَنُفِسَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ خَرَجَتْ حِينَ نُفِسَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيحَنِّكَهُ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهَا فَوَضَعَهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَكَثْنَا سَاعَةً نَلْتَمِسُهَا قَبْلَ أَنْ نَجِدَهَا، فَمَضَغَهَا ثُمَّ بَصَقَهَا فِي فِيهِ، فَإِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ بَطْنَهُ لَرِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَتْ أَسْمَاءُ: ثُمَّ مَسَحَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ، ثُمَّ جَاءَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ أَوْ ثَمَانٍ لِيبَايِعَ رَسُولَ اللَّهِ، وَأَمَرَهُ بِذَلِكَ الزُّبَيْرُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَآهُ مُقْبِلًا إِلَيْهِ ثُمَّ بَايَعَهُ(٢).

استعمال الصحابة رضي الله عنهم للزبير رضي الله عنه طليعة لهم في هجرتهم إلى الحبشة

عن أم سلمة قالت: فَضَرَبَ النَّجَاشِيُّ يَدَهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَأَخَذَ مِنْهَا عُودًا، ثُمَّ قَالَ: مَا عَدَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مَا قُلْتَ هَذَا الْعُودَ، فَتَنَاخَرَتْ بَطَارِقَتُهُ حَوْلَهُ حِينَ قَالَ مَا قَالَ، فَقَالَ: وَإِنْ نَخَرْتُمْ وَاللَّهِ اذْهَبُوا، فَأَنْتُمْ سُيُومٌ فِي أَرْضِي، مَنْ سَبَّكُمْ

(١) البخاري (٦٢٥٩) واللفظ له، ومسلم (٢٤٩٤).
(٢) «صحيح مسلم» (٢١٤٦).

غُرِّمَ، ثُمَّ مَنْ سَبَّكُمْ غُرِّمَ، قَالَتْ: فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ: مَنْ رَجُلٌ يَخْرُجُ حَتَّى يَحْضُرَ وَقْعَةَ الْقَوْمِ ثُمَّ يَأْتِينَا بِالْخَبَرِ؟ قَالَتْ: فَقَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ: أَنَا، قَالَتْ: وَكَانَ مِنْ أَحْدَثِ الْقَوْمِ سِنًّا، قَالَتْ: فَنَفَخُوا لَهُ قِرْبَةً، فَجَعَلَهَا فِي صَدْرِهِ ثُمَّ سَبَحَ عَلَيْهَا حَتَّى خَرَجَ إِلَى نَاحِيَةِ النِّيلِ الَّتِي بِهَا مُلْتَقَى الْقَوْمِ، ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى حَضَرَهُمْ. قَالَتْ: وَدَعَوْنَا اللَّهَ لِلنَّجَاشِيِّ بِالظُّهُورِ عَلَى عَدُوِّهِ، وَالتَّمْكِينِ لَهُ فِي بِلادِهِ، وَاسْتَوْسَقَ عَلَيْهِ أَمْرُ الْحَبَشَةِ، فَكُنَّا عِنْدَهُ فِي خَيْرِ مَنْزِلٍ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ(١).

ونعمَّ مؤاخاته رضي الله عنه

عن ابن عباس رضي الله عنهما: آخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ(٢).

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٥) وأحمد (١٧٤٠) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٠١ - ٣٠٤) وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أم سلمة به. وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن إسحاق فهو حسن الحديث، وقد صرح بالتحديث عند أحمد فانتفت عنه شبهة التدليس.

(٢) **إسناده صحيح**: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٨٥) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٥٥) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤/ ٦٢) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن يعلى بن مسلم عن جابر ابن زيد عن ابن عباس به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وقال الحاكم: إسناده صحيح، وهو كما قال رحمه الله.

وله طريق آخر أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٠/ ٧٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٧٦) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٢٨٩) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. قال الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٢٨٩): إسناده صحيح.

ومن نفيس كلامه رضي الله عنه

عن قيس بن حازم، عن الزبير بن العوام قال: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبِيئَةٌ[1] مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ فَلْيَفْعَلْ»[2].

قال المناوي: «(مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ فَلْيَفْعَلْ): أي: من قدر منكم أن يمحو ذنوبه بفعل الأعمال الصالحة فليفعل ذلك، وحذف المفعول اختصارًا[3].

* * *

(١) خبيئة: أي: شيء مخبوء؛ أي: مدخر عند اللَّه.

(٢) **إسناده صحيح**:

رواه إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عليه فيه، فرواه المعتمر بن سليمان، كما عند ابن المبارك في «الزهد» (١١٠٩)، ويحيى بن سعيد كما عند أبي داود في «الزهد» (١١٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/ ٦٢٨)، ووكيع بن الجراح في «الزهد» (٢٥٢)، وأبو معاوية وعبدة بن سليمان كما عند هناد في «الزهد» (٨٧٨)، ويزيد بن هارون ووكيع كما عند ابن أبي شيبة (٣٤٦٢٥، ٣٤٧٥١)، وشعبة بن الحجاج كما عند ابن الجعد في «مسنده» «٦٨٢»، وأبي داود في «الزهد» (١١٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٧٩)، جماعتهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الزبير بن العوام به.

وخالف هذا الجمع محمد بن فضيل بن غزوان: فرواه عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الزبير بن العوام، مرفوعًا به. وذلك كما عند الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١١/ ٢٦٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٨٢٢)، وقال عقبه: هذا حديث لا يصح عن رسول اللَّه ﷺ.

قلت: ورواية الجماعة هي الأصح، وهذا ما رجحه الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٤٥).

اعتزال الزبير رضي الله عنه للقتال يوم الجمل وذكر وفاته

مشاركة الزبير رضي الله عنه في موقعة الجمل (٣٦هـ)

عن الشعبي رحمه الله قال: لَمْ يَشْهَدْ الْجَمَلَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ إِلَّا عَلِيٌّ وَعَمَّارٌ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فَإِنْ جَاءُوا بِخَامِسٍ فَأَنَا كَذَّابٌ[1].

عن أبي نضرة: أَنَّ رَبِيعَةَ، كَلَّمَتْ طَلْحَةَ فِي مَسْجِدِ مَسْلَمَةَ فَقَالُوا: كُنَّا فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ حَتَّى جَاءَتْنَا بَيْعَتُكَ هَذَا الرَّجُلَ، ثُمَّ أَنْتَ الْآنَ تُقَاتِلُهُ أَوْ كَمَا قَالُوا، قَالَ: فَقَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْحُشَّ وَوُضِعَ عَلَى عُنُقِي اللُّجُّ، وَقِيلَ: بَايِعْ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ، فَبَايَعْتُ وَعَرَفْتُ أَنَّهَا ضَلَالَةٍ، قَالَ التَّيْمِيُّ: وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: إِنَّ مُنَافِقًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَبَلَةَ بْنَ حَكِيمٍ قَالَ لِلزُّبَيْرِ: فَإِنَّكَ قَدْ بَايَعْتَ؟ فَقَالَ الزُّبَيْرُ: إِنَّ السَّيْفَ وُضِعَ عَلَى عُنُقِي فَقِيلَ لِي: بَايِعْ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ، فَبَايَعْتُ[2].

---

(١) **إسناده حسن**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧٨٢) وأحمد في «العلل» (٣/ ٤٥) والخلال في «السنة» (٢/ ٤٦٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٤٦٠) والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٣١٧) من طرق عن منصور بن عبد الرحمن الغداني عن الشعبي به. وهذا إسناد حسن من أجل منصور بن عبد الرحمن فهو «حسن الحديث».

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧٧٥) عن أبي أسامة عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي نضرة به. وهذا إسناد ضعيف علته الانقطاع بين أبي نضرة وهو مالك بن قطعة العبدي فهو لم يدرك طلحة بن عبيد اللَّه، وعليه فروايته عنه مرسلة وزيادة الزبير مرسلة؛ لأن الوليد بن عبد الملك لم يدرك الزبير بن العوام. وعليه، فالأثر ضعيف في جملته.

عن موسى بن طلحة قال: كَانَ الزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ عِذَارَ[١] عَامٍ وَاحِدٍ[٢].

عن طارق بن شهاب قال: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ قُلْتُ: مَا يُقِيمُنِي بِالْعِرَاقِ، وَإِنَّمَا الْجَمَاعَةُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ; قَالَ: فَخَرَجْتُ فَأُخْبِرْتُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ بَايَعُوا عَلِيًّا، قَالَ: فَانْتَهَيْتُ إِلَى الرَّبَذَةِ وَإِذَا عَلِيٌّ بِهَا، فَوُضِعَ لَهُ رَجُلٌ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَكَانَ كَقِيَامِ الرَّجُلِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ بَايَعَا طَائِعَيْنِ غَيْرَ مُكْرَهَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَا أَنْ يُفْسِدَا الْأَمْرَ وَيَشُقَّا عَصَا الْمُسْلِمِينَ. وَحَرَّضَ عَلَى قِتَالِهِمْ، قَالَ: فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَقَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّ الْعَرَبَ سَتَكُونُ لَهُمْ جَوْلَةٌ عِنْدَ قَتْلِ هَذَا الرَّجُلِ; فَلَوْ أَقَمْتَ بِدَارِكَ الَّتِي أَنْتَ بِهَا -يَعْنِي الْمَدِينَةَ- فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تُقْتَلَ بِحَالِ مَضْيَعَةٍ لَا نَاصِرَ لَكَ، قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ: اجْلِسْ فَإِنَّمَا تَحِنُّ الْجَارِيَةُ; وَإِنَّ لَكَ حَنِينًا كَحَنِينِ الْجَارِيَةِ، اجْلِسْ بِالْمَدِينَةِ كَالضَّبُعِ تَسْتَمِعُ الدَّمَ، لَقَدْ ضَرَبْتُ هَذَا الْأَمْرَ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ أَوْ رَأْسَهُ وَعَيْنَيْهِ، فَمَا وَجَدْتُ إِلَّا السَّيْفَ أَوِ الْكُفْرَ[٣].

---

(١) أي: ولدوا في عام واحد.

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٢٤) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤١٤) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١٣٣) وفي «الآحاد والمثاني» (١/ ١٣٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٣) عن إبراهيم بن المنذر عن محمد ابن طلحة بن عبد الرحمن التيمي عن إسحاق بن يحيى بن طلحة عن موسى بن طلحة به. قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل إسحاق بن يحيى بن طلحة، فهو ضعيف. كذا قال الحافظ ابن حجر في «التقريب».

(٣) **إسناده ضعيف جدًّا**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧٩٩) وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٥٧) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٠٩) عن يحيى بن آدم عن جعفر بن زياد عن أمي الصيرفي عن صفوان بن قبيصة عن طارق بن شهاب به. وهذا إسناد ضعيف جدًّا فيه جعفر بن زياد فهو صدوق شيعي، ومعلوم أن أهل العلم قالوا بالأخذ برواية المبتدع ما لم توافق بدعته. وهذا مما يوافق بدعته. الثانية: جهالة صفوان بن=

عن مجاهد قال: أَرْبَعَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَالُوا: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَأَرْبَوَا الْفَضْلَ**»، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدٌ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ[1].

عن الزهري قال: بَايَعَ النَّاسُ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَأَرْسَلَ إِلَى الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَتَلَكَّأَ طَلْحَةُ، فَقَامَ مَالِكُ الْأَشْتَرُ وَسَلَّ سَيْفَهُ وَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُبَايِعَنَّ أَوْ لَأَضْرِبَنَّ بِهِ مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ، فَقَالَ طَلْحَة: وَأَيْنَ الْمَهْرَبُ عَنْهُ؟ فَبَايَعَهُ وَبَايَعَ الزُّبَيْرُ والنَّاسُ، وسَأَلَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ أَنْ يُؤَمِّرَهُمَا عَلَى الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ فَقَالَ: تَكُونَانِ عِنْدِي فَأَتَحَمَّلُ بِكُمَا، فَإِنِّي وَحِشٌ لِفِرَاقِكُمَا[2].

عن عبد اللَّه بن محمد بن يحيى بن عروة يقول: كَانَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ رضي الله عنه أَبْيَضَ طَوِيلًا مُخَفَّفًا خَفِيفَ الْعَارِضَيْنِ[3].

= قبيصة، فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٣): «مجهول»، وقال الحافظ ابن حجر عنه: «مجهول» كما في «لسان الميزان» (٤/ ٣٢٢).

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٤٩٧) من طريق ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد به. وهذا إسناد ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم فهو ضعيف.

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه الطبري في «تاريخ الرسل والملوك» (٢/ ١٣) عن أحمد بن زهير عن أبيه عن وهب بن جرير عن أبيه عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري به. قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان: الأولى: رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري فيها مقال، وقد تكلم فيها بعض أهل العلم، فقال أحمد بن حنبل: «يونس بن يزيد الأيلي كثير الخطأ عن الزهري»، وقال أبو زرعة الرازي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: في حديث يونس منكرات عن الزهري» وقال الحافظ ابن حجر: «يونس بن يزيد ثقة إلَّا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا. الثانية: الانقطاع بين الزهري وعلي ابن أبي طالب، فهو لم يدرك عليًّا رضي الله عنه. وعليه، فروايته عنه مرسلة.

(٣) **إسناده واهٍ**: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٨) ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة=

عن عروة بن الزبير قال: أَسْلَمَ الزُّبَيْرُ وَهَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ الْهِجْرَتَيْنِ مَعًا وَلَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ غَزْوَةٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آخَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَانَ رَجُلًا لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، خَفِيفَ اللِّحْيَةِ، أَسْمَرَ اللَّوْنِ، مُشْعِرًا(١).

عن عاصم بن عمرو بن قتادة: لَمَّا هَاجَرَ الزُّبَيْرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ نَزَلَ عَلَى الْمُنْذِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ أُحَيْحَةَ الْجَلَّاحِ(٢).

= الصحابة» (١/ ١٠٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٤٧) عن علي بن عبد العزيز عن الزبير بن بكار عن عبد اللَّه بن محمد بن يحيى بن عروة به. وهذا إسناد واهٍ فيه علتان:

الأولى: عبد اللَّه بن محمد بن يحيى بن عروة. قال أبو حاتم: «متروك»، وقال ابن عدي: «أحاديثه عامتها لا يتابعه الثقات عليها. وقال ابن حبان: «لا يحل كتب حديثه» وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث».

الثانية: عبد اللَّه بن محمد هذا لم يدرك الزبير بن العوام، وعليه فهو مرسل.

(١) **في إسناده من لم أعرفه**: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٦٠) من طريق مخلد ابن جعفر ثنا محمد بن جرير ثنا عمرو بن عبد الحميد الأيلي ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه به. وهذا إسناد رجاله ثقات غير عمرو بن عبد الحميد الأيلي، وصوابه الآملي وهو من شيوخ ابن جرير الطبري فلم أعرفه ولم أجد له ترجمة. وبهذا جزم الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٦٩) والشيخ أحمد شاكر في تحقيقه «لتفسير الطبري» (٤/ ١٦١). قلت: وقد تقدم أن مؤاخاة الزبير وابن مسعود ثابتة وأنه هاجر الهجرتين ولم أقف على أحد قال بأنه تخلف عن غزوة مع رسول اللَّه ﷺ، أما ما ورد في الأثر من صفاته فلم أقف لها على إسناد سالم.

(٢) **إسناده واهٍ**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٠٢) من طريق محمد بن عمر الواقدي أخبرنا محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة به. وهذا إسناد واهٍ فيه علتان: الأولى: محمد بن عمر الواقدي وهو متروك. كذا ذكر البخاري وغيره.

الثانية: وهي أن عاصم بن عمر بن قتادة لم يدرك الزبير. وعليه فهو مرسل.

عن المسيب بن رافع: أَنَّ الزُّبَيْرَ صَلَّى فَتَكَلَّمَ فَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ[١].

عن الأحنف بن قيس: أَنَّهُ لَقِيَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ فَقَالَا لَهُ: بَايَعْتَ عَلِيًّا وَآزَرْتَهُ! فَقَالَ: أَلَمْ تَأْمُرَانِي بِذَلِكَ؟ فَقَالَا لَهُ: إِنَّمَا أَنْتَ ذُبَابٌ وَتَابِعٌ لِمَنْ غَلَبَ. قَالَ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمَا[٢].

عن قتادة بن دعامة قال: سَارَ عَلِيٌّ مِنَ الزَّاوِيَةِ يُرِيدُ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَائِشَةَ، وَسَارُوا مِنَ الْفُرْضَةِ يُرِيدُونَ عَلِيًّا، فَالْتَقَوْا عِنْدَ مَوْضِعِ قَصْرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ فِي النِّصْفِ مِنْ جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ يَوْمَ الْخَمِيسِ... فذكره[٣].

عن أبي الأسود قال: كَانَ إِسْلَامُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ رَابِعًا أَوْ خَامِسًا[٤].

---

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٤٥) من طريق ابن مهدي عن سفيان عن عاصم عن المسيب بن رافع به، وهذا إسناد ضعيف لإرساله، فالمسيب بن رافع لم يدرك عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقد قال ابن معين: لم يسمع أحدًا من الصحابة إلا البراء بن عازب وأبا إياس عامر بن عبيدة.

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ١٠٣) من طريق عبد اللَّه ابن صالح العجلي ثنا إسرائيل بن يونس حدثنا أصحابه حدثنا الأحنف بن قيس به. وهذا إسناد ضعيف لإبهام من حدث عنهم إسرائيل بن يونس.

(٣) **إسناده تالف**: أخرجه الطبري في «تاريخه» (٣/ ٤٩) عن عمر عن أبي بكر الهذلي عن قتادة بن دعامة به. وهذا إسناد تالف فيه علتان: الأولى: أبو بكر الهذلي، قال البخاري: لم يكن بالحافظ. وقال أحمد: «ضعيف» وقال ابن معين: «ليس بشيء» ولم يرضه القطان، وقال ابن حجر: «متروك». الثانية: الانقطاع، فقتادة بن دعامة لم يدرك عليًّا. وعليه، فهو مرسل.

(٤) **إسناده تالف**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٠٢) ومن طريقه الطبري في «تاريخه» (٢/ ٦١) عن محمد بن عمر الواقدي ثنا مصعب بن ثابت حدثنا أبو الأسود (محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) به. وهذا إسناد تالف مسلسل بالعلل. =

عن أبي جعفر قال: جَلَسَ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ يَوْمًا يَبْكُونَ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ(١).

عن عروة بن الزبير: كَانَ الزُّبَيْرُ طَوِيلًا تَخِطُّ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ إِذَا رَكِبَ الدَّابَّةَ، أَشْعَرَ، وَرُبَّمَا أَخَذْتُ بِشَعْرِ مِنْكَبَيْهِ(٢).

عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: سَمِعَتْ أُذُنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «**طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ جَارَايَ فِي الْجَنَّةِ**»(٣).

= الأولى: محمد بن عمر الواقدي وهو متروك. كذا قال البخاري والحافظ ابن حجر وغيرهما. الثانية: مصعب بن ثابت بن عبد اللَّه بن الزبير بن العوام قال عنه الحافظ ابن حجر: لين الحديث كما في التقريب. الثالثة: وهي أن أبا الأسود هذا لم يدرك الزبير ابن العوام ﷺ. وعليه، فهو مرسل.

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧٤) من طريق أبي أسامة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر به. وهذا إسناد ضعيف لإرساله، قال أبو زرعة الرازي: أبو جعفر الباقر (محمد بن علي بن الحسين) لم يدرك عليًّا ﷺ. انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (١/ ١٨٥) وكذا العلائي في «جامع التحصيل» (١/ ٢٦٦).

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١١٨) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٠٦) من طريق أبي غزية عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه به. وهذا إسناد ضعيف من أجل أبي غزية وهو محمد بن موسى بن مسكين، وهو ضعيف، وقد تابعه عبد العزيز بن أبي ثابت كما عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٦٠) ولكنها متابعة لا يُفرح بها؛ لأن عبد العزيز بن أبي ثابت قال عنه البخاري: «لا يكتب حديثه» وقال النسائي: «متروك» وقال ابن معين: «ليس بثقة» وقال أحمد بن حنبل: «لم نكتب عنه».

(٣) **إسناده واهٍ**: أخرجه الترمذي (٣٧٤١) وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (٢/ ٥٦٠) والبزار في «مسنده» (٣/ ٦٠) والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٨٦٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٠٩) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١١٠) وغيرهم من طرق عن النضر بن منصور العنزي عن علقمة اليشكري عن علي به. وهذا إسناد واهٍ=

عن أمِّ راشد قالت: كُنْتُ عِنْدَ أُمِّ هَانِئٍ فَأَتَاهَا عَلِيٌّ فَدُعِيَ لَهُ بِطَعَامٍ، قَالَتْ: وَنَزَلْتُ فَلَقِيتُ رَجُلَيْنِ فِي الرَّحْبَةِ فَسَمِعْتُ أَحَدَهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: بَايَعَتْهُ أَيْدِينَا وَلَمْ تُبَايِعْهُ قُلُوبُنَا، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَنْ هَذَانِ الرَّجُلَانِ؟ قَالُوا: طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، قَالَتْ: سَمِعْتُ أَحَدُهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: بَايَعَتْهُ أَيْدِينَا وَلَمْ تُبَايِعْهُ قُلُوبُنَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠][1].

اعتزال الزبير رضي الله عنه للقتال يوم الجمل (٣٦هـ) ورجوعه بعد نصيحة ابن عباس رضي الله عنهما له

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّهُ قَالَ لِلزُّبَيْرِ: أَيْنَ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَيْثُ تُقَاتِلُ بِسَيْفِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؟ قَالَ: فَرَجَعَ الزُّبَيْرُ فَلَقِيَهُ ابْنُ جُرْمُوزٍ[2] فَقَتَلَهُ

= مسلسل بالعلل: الأولى: علقمة اليشكري، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال ابن معين: «منكر»، وقال أبو حاتم: «شيخ مجهول يروي أحاديث منكرة»، وقال النسائي: «ضعيف»، وفي موضع: «ليس بثقة»، وقال ابن حجر: «ضعيف». الثانية: النضر بن منصور، وهو ضعيف. كذا قال الحافظ ابن حجر في «التقريب». الثالثة: الانقطاع بين علقمة اليشكري وعلي، فهو لم يدركه. وعليه، فهو مرسل، وقد استنكر هذا الحديث ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٦٣) وكذا الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٦٤).

(١) **إسناده ضعيف جدًّا**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٥٩٤) من طريق محمد بن بشر عن حميد ابن عبد الرحمن الأصم عن أم راشد جدته به. وهذا إسناد ضعيف جدًّا، فيه أم راشد فهي لم يرو عنها سوى حميد بن عبد الرحمن الأصم، وسلامة بنت سليم ولم يوثقها أحد من أهل العلم. وعليه، فهي مجهولة.

(٢) هو عمرو بن جرموز التميمي بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وآخره زاي. انظر «فتح الباري» (٧/ ٨٢).

فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَلِيًّا فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ؟ قَالَ: عَلَى النَّارِ[١].

استشهاد[٢] الزبير رضي الله عنه بعد تركه للقتال يوم الجمل (٣٦هـ)

عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ، لَمَّا رَجَعَ الزُّبَيْرُ عَلَى دَابَّتِهِ يَشُقُّ الصُّفُوفَ، فَعَرَضَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ فَقَالَ: ذَكَرَ لِي عَلِيٌّ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ**» فَلَا أُقَاتِلُهُ، قَالَ: وَلِلْقِتَالِ جِئْتَ؟ إِنَّمَا جِئْتَ لِتُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ وَيُصْلِحُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ بِكَ، قَالَ: قَدْ حَلَفْتُ أَلَّا أُقَاتِلَ، قَالَ: فَأَعْتِقْ غُلَامَكَ جِرْجِسَ وَقِفْ حَتَّى تُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: فَأَعْتَقَ غُلَامَهُ جِرْجِسَ وَوَقَفَ فَاخْتَلَفَ أَمَرُ

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١١٠) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٧) من طريق الحسن بن الأشيب عن ثابت بن يزيد عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وهلال بن خباب العبدي قد وثقه أحمد وابن معين وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» وقد رماه يحيى بن القطان وابن حبان والساجي والواقدي وأبو أحمد الحاكم بالاختلاط في آخر حياته، وقد أنكر يحيى بن معين ذلك، فقال: لم يختلط ولم يتغير، والقول قول يحيى بن القطان ومن وافقه. انظر «الاغتباط لمن روى من الرواة بالاختلاط» (٣٦٩) وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره كان يُحدث بالشيء على التوهم لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. قلت: فحديثه لا يقل عن رتبة الحسن، ولم ينفرد لأن هذا ظاهر في الأسانيد الأخرى أن ابن جرموز قتله وهو معتزل القتال. وقد صححه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٥٧٧).

(٢) وإنما قلنا بشهادته لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: «**اسْكُنْ حِرَاءُ، فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ**» وعليه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص. وقد تقدم، وإلا فلا يجوز لنا أن نحكم لمعين بالشهادة أو جنة أو نار إلا بنص من الكتاب أو السنة، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة.

النَّاسِ، فَذَهَبَ عَلَى فَرَسِهِ[١].

قال ابن كثير:

«وقد قيل: إنه إنما رجع عن القتال لما رأى عمارًا مع علي، وقد سمع رسول اللَّه ﷺ يقول لعمار: «**تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»، فخشي أن يقتل عمارًا في هذا اليوم. وعندي أن الحديث إن كان صحيحًا -يعني: مناشدته لعلي- فما رجعه سواه ويبعد أن يكفر عن يمينه، ثم يحضر بعد ذلك لقتال علي[٢].

وقد تواتر نقل أصحاب السير أنه قتل يوم الجمل (٣٦هـ).

رثاء عاتكة بنت زيد للزبير رضي الله عنه بعد موته

عن عروة بن الزبير قال: وَرِثَتْ عَاتِكَةُ بْنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ الزُّبَيْرَ، وَكَانَتْ زَوْجَتَهُ، فَبَلَغَ حِصَّتُهَا مِنَ الْمِيرَاثِ ثَمَانِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَقَالَتْ تَرْثِيهِ:

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ[٣] يَوْمَ اللِّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ[٤]
يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا[٥] رَعْشَ[٦] الْبَنَانِ وَلَا الْيَدِ
ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ ظَفِرْتَ بِفَارِسٍ فِيمَا مَضَى مِمَّا يَرُوحُ وَيَغْتَدِي

(١) تقدم تخريجه.

(٢) «البداية والنهاية» (٨/ ١٦).

(٣) البهمة: بضم الموحدة وسكون الهاء وتعني الشجاع، وقيل: الفارس الذي لا يدرى من أين يؤتى له من شدة بأسه.

(٤) المعرد: اسم فاعل من عرَّد تعريدًا بمهملات إذا فرَّ وهرب.

(٥) وطاش يطيش: إذا خف عقله من دهشة وخوف.

(٦) رعِش: بكسر العين المهملة وصف من رعش -كفرح ومنع- رعِش رعشًا: أخذته الرعدة.

كَمْ غَمْرَةٍ[١] قَدْ خَاضَهَا لَمْ يُثْنِهِ عَنْهَا طِرَادُكَ يَا ابْنَ فَقْعِ[٢] الْفَدْفَدِ[٣][٤]

قال الحافظ ابن حجر:

ومات يعني -الزبير بن العوام- وفي عصمته عاتكة بنت زيد ورثته بأبيات مشهورة[٥].

قال البلاذري: وعاتكة بنت زيد هي التي كان أهل المدينة يقولون: من أراد الشهادة فليتزوجها لأنها كانت عند عبد اللَّه بن أبي بكر ثم عمر ثم الزبير بن العوام[٦].

* * *

(١) غمرة: بالفتح: الشدة.

(٢) فقع: بفتح الفاء وكسرها وسكون القاف نوع أبيض من رديء الكمأة.

(٣) الفدفد: الأرض المستوية.

(٤) **إسناده صحيح**: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤١٥) من طريق أبي طاهر محمد بن أحمد الجويني ثنا أبو بكر رجاء بن السندي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة ثنا هشام بن عروة ثنا عروة بن الزبير به. وهذا إسناد صحيح على شرط الصحيحين.

(٥) «فتح الباري» (١/ ٢٩٤).

(٦) «أنساب الأشراف» (٣/ ٢٨٠).

الرَّدُّ على شبهة

قد ذكر البعض أن الزبير رضي الله عنه ومن معه خرجوا على عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الجمل، ولم يُنكر أحد عليهم، فكيف يُجاب على هذه الشبهة؟

الجواب: بدايةً؛ إن هؤلاء الصحابة الأفاضل الأبرار قد أثنى اللَّه عليهم في كتابه المجيد دون استثناء لأحد منهم، مع علمه سبحانه بما سيحصل منهم، وكذا أثنى عليهم رسوله ﷺ من غير استثناء لأحد منهم، وكذا أئمة أهل السنة، وعليه، فإن استدلال القوم بأن الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليتظاهروا عليه يوم الجمل استدلالٌ واهٍ ساقط لا قيمة له ولا حجة فيه، ولا يصح من وجوه:

أولًا: إن الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم ما خرجوا ليتظاهروا أو خروجًا على عليٍّ رضي الله عنه، أو خلافًا عليه أو نقضًا لبيعته، وإنما خرجوا للإصلاح بين الناس، وللمطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، لا لقتال عليٍّ رضي الله عنه، فعن قيس بن أبي حازم أن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا أَتَتْ عَلَى الْحَوْأَبِ، سَمِعَتْ نُبَاحَ الْكِلَابِ فَقَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةٌ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: «أَيَّتُكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ؟»، فَقَالَ لَهَا الزُّبَيْرُ: تَرْجِعِينَ عَسَى اللَّهُ عز وجل أَنْ يُصْلِحَ بِكِ بَيْنَ النَّاسِ[1].

قال الألباني رحمه الله: «فإن غاية ما فيه أن عائشة رضي الله عنها لما علمت بحوأب؛ كان عليها أن ترجع، والحديث يدل على أنها لم ترجع!! وهذا مما لا يليق أن

---

(١) **إسناده صحيح**.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧٧١)، وأحمد (٢٤٦٥٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٢٨٢)، وابن حبان (١٥/ ١٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٢٩) وغيرهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عائشة رضي الله عنها به.

يُنسب لأم المؤمنين، وجوابنا على ذلك: أنه ليس كل ما يقع من الكُمَّل يكون لائقًا بهم، إذ لا عصمة إلا للَّه وحده. والسني لا ينبغي له أن يغالي فيمن يحترمه حتى يرفعه إلى مصافِّ الأئمة الشيعة المعصومين!!! ولا نشك أن خروج أم المؤمنين كان خطأً من أصله، ولذلك همَّت بالرجوع حين علمت بتحقق نبوءة النبي ﷺ عند الحوأب، ولكن الزبير رضي الله عنه أقنعها بترك الرجوع بقوله: «عسى اللَّه أن يصلح بك بين الناس»، ولا نشك أنه كان مخطئًا في ذلك أيضًا. والعقل يقطع بأنه لا مناص من القول بتخطئة إحدى الطائفتين المتقاتلتين اللتين وقع فيهما مئات القتلى، ولا شك أن عائشة رضي الله عنها المخطئة لأسباب كثيرة وأدلة واضحة، ومنها: ندمها على خروجها، وذلك هو اللائق بفضلها وكمالها، وذلك مما يدل على أنه خطأها من الخطأ المغفور، بل المأجور»[1].

ومعلوم أن طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم لم ينازعوا عليًّا رضي الله عنه في الخلافة، ولم يكن مقصدهم كما يفعل القوم اليوم، يتقاتلون من أجل الدنيا، وإنما أرادوا الإصلاح والمطالبة بدم عثمان.

قال المهلب: «ويدل لذلك أن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًّا في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على عليٍّ منعه من قتل قتلة عثمان، وترك الاقتصاص منهم، وكان عليٌّ ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فأنشبوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان»[2].

---

(١) انظر «السلسلة الصحيحة» (١/ ٤٧٣).

(٢) حكاه عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٦).

قال ابن حزم: «وأما أم المؤمنين والزبير وطلحة رضي الله عنهم ومن كان معهم، فما أبطلوا إمامة عليٍّ ولا طعنوا فيها، ولا ذكروا فيها جرحة تحط عن الإمامة، ولا أحدثوا إمامة أخرى، ولا جددوا بيعة لغيره، هذا مما لا يقدر أن يدعيه أحد بوجه من الوجوه، بل يقطع كل ذي علم أن ذلك لم يكن، فإذ لا شك في كل هذا فقد صحَّ ضرورةً لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لقتال عليٍّ، ولا خلافًا عليه، ولا نقضًا لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته، هذا مما لا يشك فيه أحد، ولا ينكره أحد، فصح أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسد الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ظلمًا»[1].

ويؤيد أنه ما أراد إلا الإصلاح ما قاله الزبير حينما ذكَّره علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقوله ﷺ: «لَتُقَاتِلَنَّهُ وأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ» فلا أُقاتلُهُ، قال: وللقتالِ جئت؟! إنما جئتُ لتصلح بين الناس، ويصلح اللَّه هذا الأمر بك . . . الحديث[2].

ثانيًا: أن الزبير رضي الله عنه رجع عن القتال وندمت عائشة رضي الله عنها على صنيعها، فأما اعتزال الزبير رضي الله عنه ورجوعه؛ فقد أخرج ابن سعد في «طبقاته» (٣/ ١١٠) عن ابن عباس أنه قال للزبير: «أين صفية بنت عبد المطلب حين تقاتل بسيفك علي بن أبي طالب؟ قال: فرجع الزبير، فلقيه ابن جرموز، فقتله»[3].

وفيه أن الزبير بن العوام رضي الله عنه قد اعتزل القتال، ولم يُقتل وهو متظاهر أو خارج، كما قال من ليس في رأسه عقل.

أما عائشة رضي الله عنها فقد ندمت على هذا وخطَّأت نفسها، فقد أخرج ابن عبد البر

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) إسناده ثابت. تقدم تخريجه.

في «الاستيعاب» (٣/ ٩١٠) عن ابن أبي عتيق، وهو عبد اللَّه بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: قالت عائشة ﵂ لابن عمر: «يا أبا عبد الرحمن، ما منعك أن تنهاني عن مسيري هذا؟ قال: رأيتُ رجلًا غلبَ عليكِ؛ -يعني: ابن الزبير- فقالت: أما واللَّه لو نهيتني ما خرجت.

وقد أخرج الطبري عن أبي يزيد المدني قال: قال عمار بن ياسر ﵄ لعائشة ﵂ لما فرغوا من الجَمَل: ما أبعد هذا المسير من العهد الذي عهد إليك، قالت: أبو اليقظان؟ قال: نعم، قالت: واللَّهِ إنك ما علمتُ قوَّالٌ بالحق، قال: الحمد للَّه الذي قَضَى لي على لسانك»[1].

وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٤٧٥٣) أن عائشة ﵂ قالت في مرضِ موتها: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا».

وهذا يدل على أن عائشة ﵂ ندمت ندمًا شديدًا، ولم تحمد صنيعها ولا صنيع من كان معها، فهل من عبرة ووقفة إنصاف لأهل الهوى الذين استدلوا بفعل هؤلاء الصحابة ﵃ وغضوا الطرف عن رجوعهم وندمهم رغم أنهم كانوا مأجورين لاجتهادهم.

ثالثًا: أما قولهم: (لم ينكر عليهم أحد، ولا حرمه العلماء، ولا وصفوه بالخروج، وأن عليًّا لم ينكر عليهم)، فهو باطل وإفك عظيم؛ لأنه لم يشهد موقعة الجمل من صحابة النبي ﷺ إلا القليل.

فقد أخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن[2] عن الشعبي قال: «لم يشهد الجمل من أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار إلا علي وعمار وطلحة والزبير، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب».

---

(١) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٤/ ٤٤٥) بسند صححه الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٥٨).
(٢) (٣٧٧٨٢)، وقد خرجته في غير هذا الموطن.

وقد أخرج أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٧٨٧) بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال: هاجت الفتنةُ وأصحاب رسول اللَّه ﷺ عشرة آلاف فما خف فيها منهم مائة، لم يبلغوا ثلاثين.

وهل حمد الصحابة ﷺ ما فعله الزبير ﷺ ومن معه؟!

ألم يُنكر عمار بن ياسر على عائشة ﷺ وأقرت بخطئها؟!

وقد ثبت ذلك عند البخاري (٧١٠٠) أن عمار بن ياسر ﷺ قال: «إِنَّهَا لَزَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ابْتَلاَكُمْ لِيَعْلَمَ إِيَّاهُ تُطِيعُونَ أَمْ هِيَ؟!».

وقد تقدم قولها ﷺ لعمار بن ياسر ﷺ: «واللَّهِ إنك ما علمتُ قوَّالٌ بالحق».

ألم تندم عائشة ﷺ قبل موتها، وقالت لابن عمر ﷺ: أما واللَّه لو نهيتني ما خرجت؟!

ألم يرجع الزبير ﷺ ويعتزل القتال؟!

ألم ينهَ ابنُ عباس ﷺ الحسين بن علي ﷺ عن خروجه؟!

وعاتب ابن عمر ﷺ ابن الزبير ﷺ بعد موته، وقد نهاه قبل موته؟!

وهو ثابت عنهما.

يا صاحب الهوى، ما هي المحاسن التي ترتبت على خروج الزبير ﷺ ومن معه؟!

ألم يُقتل طلحة بن عبيد اللَّه ﷺ المبشَّر بالجنة على يد مروان بن الحكم[1].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣٨٩) بإسناد ثابت.

ألم يُقتل الزبير بن العوام ﷺ وهو حواري النبي ﷺ، وابن عمته، على يد ابن جرموز؟! وهو صحيح، وتقدم.

ألم تندم عائشة ﷺ؟! وقالت: «يا ليتني كنت نسيًا منسيًّا» عند موتها.

ألم يُقتل عمار بن ياسر ﷺ يوم صفِّين؟!

ألم يُقتل الحسين بن علي ﷺ سيد شباب أهل الجنة في الكوفة؟!

ألم يُقتل ابن الزبير ﷺ، وصُلب في مكة؟!

وثمَّ مفاسد أخرى.

ثم إن أفاضل الصحابة والتابعين كانوا ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد اللَّه بن عمر ﷺ، وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وغيرهم، ينهون عام الحرة على الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري، ومجاهد، وغيرهم، ينهون عن الخروج عن فتنة ابن الأشعث، ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال للأحاديث الصحيحة الثابتة[1].

رابعًا: هل كان علي بن أبي طالب ﷺ الخليفة الراشد المبشر بالجنة جائرًا حتى يخرج عليه الزبير ومن معه؟!

فكيف يقال ذلك، وقد نعت النبي ﷺ علي بن أبي طالب ومن معه بقوله للزبير بن العوام: «**لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ**»، فمعناه أن الحق كان مع عليٍّ ومن معه، وهذا معلوم عند أهل السنة فكيف يخرج على من معه الحق، وينعت بأن من خرج عليه فقد ظلمه.

ألم يقل عبد اللَّه بن عباس للزبير وطلحة يوم الجمل: «إِنَّ أَخَاكُمَا يُقْرِئُكُمَا

(١) انظر «منهاج السنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٣١٣ وما بعدها).

السلامَ ويقولُ لكما: هلْ وَجَدتُما عليَّ في حيفٍ أو استئثارٍ في فيءٍ، أو في كذا؟ قال: فقال الزبير: لا، ولا في واحدة منهما»[١].

خامسًا: إن الزبير وطلحة ومن معهما من الصحابة رضي الله عنهم قد وقعوا في الفتنة وأخطأوا. فهل يُقتدى بمخطئ؟! وإن كانوا مأجورين لاجتهادهم رضي الله عنهم فقد قصدوا الرشد وابتغوا الصواب، واللَّه يثيبهم على ما قصدوا واجتهدوا من الخير والصلاح، ولم يختلف أحد من أهل العلم في كل زمان: أنَّ أصحاب النبي ﷺ فيما اختلفوا فيه من الرأي مأجورون ومحمودون، وإن كان الحق مع بعضهم دون الكل[٢].

قال ابن بازٍ رحمه الله: «فمعاوية وأصحابه بغاة، لكن مجتهدون ظنوا أنهم مصيبون في المطالبة بدم عثمان، كما ظن طلحة والزبير يوم الجمل، ومعهم عائشة رضي الله عنها لكن لم يصيبوا فلهم أجر الاجتهاد وفاتهم أجر الصواب»[٣].

وقد حكم بعض الصحابة رضي الله عنهم الذين اعتزلوا الفتنة على الزبير رضي الله عنه ومن معه بأنهم وقعوا في الفتنة، وحثوا على عدم الخوض فيهم، فقد أخرج ابن أبي شيبة (٣٧٨٠١) بإسناد صحيح[٤] عن أبي سعيد الخدري أنه سُئل عن عليٍّ والزبير وطلحةَ وعثمانَ رضي الله عنهم فقال: «أَقْوَامٌ سَبَقَتْ لَهُمُ السَّوَابِقُ، أَصَابَتْهُمُ الْفِتْنَةُ، فَرُدُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ».

وقد أجمع العلماء على عدم الخروج على ولاة الأمور الجائرين وإن ظهر فسقُهم. فلا يُستدل بفعل صحابي وإن كان أخطأ مع انعقاد الإجماع؛ لأن

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٥٩٥) بإسناد حسن، وقد تقدم.

(٢) «الإمامة والرد على الرافضة» لأبي نعيم الأصبهاني (ص٣٦٩).

(٣) «مجموع فتاوى ومقالات ابن باز» (٦/ ٩٧).

(٤) وقد تقدم.

الإجماع حجة وقد انعقد بعد خلاف.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأما أهل العلم والدين فلا يرخصون لأحد فيما نهى اللَّه عنه من معصية ولاة الأمور وغشِّهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديمًا وحديثًا ومن سير غيرهم»[٢].

قال الرملي: «يُحرمُ الخروج على ولي الأمر وقتاله بإجماع المسلمين لما يترتب على ذلك من فتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين فتكون المفسدة في عزله أكثر من بقائه»[٣].

أما استدلالهم بفعل الزبير ومن معه أنه دليل على جواز المظاهرات، فهذا لا يصح لما تقدم، ولأنه لم يفعل ذلك أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد ممن سار على نهجهم مع وقوع الظلم والجور من حكامهم.

فقد أخرج البخاري (٧٠٥٢) من حديث عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ**».

وفي هذا الحديث لم يقل النبي ﷺ: اخرجوا في المظاهرات، ولا:

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٢).

(٣) «غاية البيان» (ص١٥).

طالبوا بالحقوق والأموال.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «**مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرُوا، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»(١).

قال الحافظ ابن حجر: «المراد بالميتة الجاهلية: حال الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام، لأنهم كانوا يعرفون ذلك، وليس المراد أن يموت كافرًا بل يموت عاصيًا»(٢).

وفي حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ ذكر أئمة فقال: «**لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي. وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**» قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ. فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»(٣).

---

(١) البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٧).

(٣) **صحيح**:

أخرجه مسلم (١٨٤٧)، وقد زعم جهلة ممن لا قدم لهم في هذا العلم: أن الحديث ضعيف، فله شاهد كما عند ابن حبان (٤٥٦٢)، وإسناده قوي من حديث عُبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعًا: «**اسْمَعْ وَأَطِعْ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكَ وَضَرَبُوا ظَهْرَكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً**».

ويشهد له أيضًا: ما أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٥٤٤) وغيره بإسناد صحيح عن سويد بن غفلة قال: قال لي عمر رضي الله عنه: «يا أَبَا أُمَيَّةَ، إني لا أدري لعلي لا ألقاك بعد عامي هذا، فإنْ أُمِّرَ عليك عبدٌ حبشيٌّ مُجَدَّعٌ فاسمَعْ له وأَطِعْ، وإنْ ضَربَك فاصْبِرْ، وإن حَرَمَك فاصْبِرْ، وإنْ أراد أمرًا يُنقص دينَك فقُلْ: سَمْعًا وطاعةً دمي دون ديني، ولا تفارقِ الجماعة».

قال الآجري تعليقًا على هذا الحديث: «من أُمِّرَ عليك من عربيٍّ أو غيرِه أسود أو أبيض أو عجمي، فأَطِعْه فيما ليس للَّه فيه معصية، وإن حرمك حقًّا لك، أو ضربك ظلمًا=

= لك، أو انتهك عِرْضَك، أو أخذ مالك، فلا يحملنك ذلك على أن تخرج عليه بسيفك حتى تقاتله، ولا تخرج مع خارجيٍّ يقاتله، ولا تحرِّض غيرك على الخروج عليه، ولكن اصبر عليه. قال: وقد يحتمل أن يدعوك إلى منقصة في دينك من غير هذه الجهة، يحتمل أن يأمرك بقتل من لا يستحق القتل أو بقطع عضو من لا يستحق ذلك، أو يضرب من لا يحل ضربه، أو بأخذ مال من لا يستحق أن تأخذ ماله أو بظلم من لا يحل له ولا لك ظلمه، فلا يسعك أن تطيعه، فإن قال لك: لئن لم تفعل ما آمرك به وإلا قتلتك أو ضربتك، فقل: دمي دون ديني». انظر «الشريعة» (١/ ٣٨٠).

❊ ❊ ❊

آثار ضعيفة عن الزبير رضي الله عنه لا يصح لها إسناد

عن مالك: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما امْرَأَةَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ كَانَتْ تَخْرُجُ عَلَيْهِ حَتَّى عُوتِبَ فِي ذَلِكَ، قَالَ: وَغَضِبَ عَلَيْهَا وَعَلَى ضُرَّتِهَا، فَعَقَدَ شَعْرَ وَاحِدَةٍ بِالْأُخْرَى ثُمَّ ضَرَبَهُمَا ضَرْبًا شَدِيدًا، وَكَانَتِ الضُّرَّةُ أَحْسَنَ اتِّقَاءً، وَكَانَتْ أَسْمَاءُ لَا تَتَّقِي، فَكَانَ الضَّرْبُ بِهَا أَكْثَرَ، فَشَكَتْ إِلَى أَبِيهَا أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَقَالَ لَهَا: أَيْ بُنَيَّةُ، اصْبِرِي فَإِنَّ الزُّبَيْرَ رَجُلٌ صَالِحٌ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ زَوْجَكِ فِي الْجَنَّةِ، وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ابْتَكَرَ بِالْمَرْأَةِ تَزَوَّجَهَا فِي الْجَنَّةِ[1].

---

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٥١) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٩ / ١٦)، من طريق الفرات بن سليمان. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٥١) عن عبيد اللَّه بن عمر، كلاهما (الفرات بن سليمان وعبيد اللَّه ابن عمر) عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن أسماء بنت أبي بكر به. وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه لأن عكرمة لم يسمع من أبي بكر كما قال أبو زرعة الرازي.

وله طريق آخر ذكره القرطبي في «التذكرة» (ص٥٦٠) من طريق عبد اللَّه بن وهب عن مالك عن أسماء بنت أبي بكر به. وهذا إسناد ضعيف لإعضاله بين مالك وأسماء.

قال شيخنا -حفظه اللَّه- في كتابه «الفوائد النيرة»:

ومع ضعف أسانيد هذه القصة فإن في معناها ما ينكر؛ إذ كيف يفعل هذا الزبير وهو حواري رسول اللَّه ﷺ يضرب امرأته ضربًا شديدًا!! فمتن القصة غريب. والنبي ﷺ يقول فيما رواه مسلم (١٢١٨) وغيره: «... **فَإِنْ فَعَلْتَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ**» فإن كثيرًا من طلبة العلم يذكرون هذه القصة في مواعظهم وخطبهم حثًّا لأولياء الأمور على تحمل ما يحدث لأولادهن من أزواجهن وهم لا يعلمون أن في ذلك قدحًا في حسن معاملة الزبير مع زوجاته، ألا فليعلم القائل بهذا أنه إنما نسب للزبير رضي الله عنه ما لا يشرفه!! ومعنى قوله ﷺ: «**غَيْرَ مُبَرِّحٍ**» أي: غير شاف ولا مؤثر ولا شديد. وفي «الصحيحين» استنكاره ﷺ للضرب الشديد للنساء في قوله: « (**يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ يَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، فَلَعَلَّهُ يُضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ**»، ولما شكا النساء أزواجهن=

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضُبَيْعَةَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ نَزَلَا فِي بَنِي طَاحِيَةَ، فَرَكِبْتُ فَرَسِي فَأَتَيْتُهُمَا فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا الْمَسْجِدَ، فَقُلْتُ: إِنَّكُمَا رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعَهْدٌ عَهِدَ إِلَيْكُمَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَمْ رَأْيٌ رَأَيْتُمَا، فَأَمَّا طَلْحَةُ فَنَكَسَ رَأْسَهُ، وَأَمَّا الزُّبَيْرُ فَقَالَ: حُدِّثْنَا أَنَّ هَهُنَا دَرَاهِمَ كَثِيرَةً فَجِئْنَا نَأْخُذُ مِنْهُمْ[1].

* * *

= للنبي ﷺ بسبب الضرب، قال ﷺ: «**لَقَدْ طَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، لَيْسَ بِخِيَارِكُمْ**» أخرجه أبو داود (٢١٤٨) بإسناد حسن لغيره. وفي «صحيح مسلم» (٢٣٢٨): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا ضَرَبَ امْرَأَةً وَلا خَادِمًا، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». فكيف يُنسب إلى حواري رسول اللَّه ﷺ أن يضرب امرأته ضربًا يترك أثر الورم في الوجه مع النهي الصريح الوارد عن ضرب الوجه. فلينتبه الدعاة إلى اللَّه تعالى إلى ذلك، ولا ينسبوا لأصحاب رسول اللَّه ﷺ ما لا يصح سنده إليهم، وما لا تجمل نسبته إليهم من كل وجه، واللَّه المستعان.

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨٢٦) عن محمد بن الحسن عن جرير بن حازم عن أبي مسلمة عن أبي نضرة عن رجل من بني ضبيعة به. وهذا إسناد ضعيف لإبهام من حدث عنه أبو نضرة.

الخاتمة
أسأل اللَّه حسنها

هذا ما تيسر لي جمعه في هذا الشأن، فما كان من خطأ، أو زلل، أو نسيان، أو تقصير؛ فمني ومن الشيطان -أعوذ باللَّه من وساوسه-، وما كان من توفيق فمن اللَّه وحده، فله الحمد والشكر.

وإني أهيب بإخواني إن وجدوا خطأً فلا يبخلوا على أخيهم بالنصح، فقد قال النبي ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ».

وقال جرير بن عبد اللَّه البجلي رضي الله عنه: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. [البخاري (٥٨)، ومسلم (٥٦)].

وختامًا ..

فإني أسأل اللَّه تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلا: أن يجعل هذا العمل خالصًا له سبحانه، وأَلَّا يجعل لأحدٍ فيه شيئًا، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى اللَّه وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه
أبو محمود
محمد بن عبد الحميد محمد
مصر - أسيوط - منفلوط
٠١١٥٤٤٧٣٢٥٨

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

فهرس الموضوعات

مقدمة الشيخ محمد بن عبده ٣

مقدمة المؤلف ٥

- اسمه رضي الله عنه ٨
- كنيته رضي الله عنه ٨
- إسلام الزبير بن العوام رضي الله عنه ٩
- الزبير بن العوام رضي الله عنه من العشرة المبشرين بالجنة ١١

قرابة الزبير بن العوام رضي الله عنه وأسرته ١٢

- أمُّ الزبير رضي الله عنه صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها وهي عمة النبي ﷺ .. ١٢
- زوجات الزبير بن العوام رضي الله عنه ١٣
- الزوجة الأولى: أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: ١٣
- الزوجة الثانية: عاتكة بنت زيد رضي الله عنها: ١٣
- الزوجة الثالثة: أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضي الله عنها: ١٣
- أولاد الزبير بن العوام رضي الله عنه ١٥
- أبو بكر الصديق رضي الله عنه جد أولاد الزبير رضي الله عنه ووالد زوجته ١٥
- أبو زمعة عمُّ الزبير بن العوام رضي الله عنه ١٦
- عمَّة أولاد الزبير رضي الله عنه خديجة بن خويلد رضي الله عنها ١٦
- غيرة الزبير بن العوام رضي الله عنه ١٨
- تربية الزبير رضي الله عنه لولده عبد اللَّه على الشجاعة والفروسية ٢٠

مناقب الزبير رضي الله عنه ٢١

- انشغاله رضي الله عنه عن أعماله الدنيوية بالجهاد مع رسول اللَّه ﷺ ... ٢١
- ورع الزبير رضي الله عنه من الوقوع في محظور من محظورات الإحرام .. ٢٢
- اتباع الزبير رضي الله عنه للنبي ﷺ في طوافه بالبيت ٢٢
- خوف الزبير رضي الله عنه من شدة الحساب يوم القيامة ٢٣
- فراسة الزبير بن العوام رضي الله عنه بقتله يوم الجمل ٢٤
- كرم الزبير رضي الله عنه وعطفه على أولاده ٢٥
- مبالغة إحسان الزبير رضي الله عنه لأصدقائه وورعه ٢٦
- شجاعة الزبير رضي الله عنه يوم الأحزاب ومشاركته فيها ٢٦
- خوف الزبير رضي الله عنه من عدم قضاء الدين ٢٧
- تخيير عثمان رضي الله عنه له ٢٧
- وكان رضي الله عنه من أصحاب الشورى ٢٧
- جمع رسول اللَّه ﷺ للزبير رضي الله عنه الأب والأم ٢٨
- ومن مناقبه رضي الله عنه: شهادة الصحابة رضي الله عنهم له بالجنة ٢٩
- شجاعته رضي الله عنه في الجهاد وابتلائه ٣٠
- ومن مناقبه رضي الله عنه: بشارة النبي -عليه الصلاة والسلام- له بالشهادة ٣٠
- ومن مناقبه رضي الله عنه موافقة الملائكة له في غزوة بدر ٣١
- دعاء النبي ﷺ له ٣٢
- وفاة النبي ﷺ وهو راض عن الزبير ٣٢
- تزكية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه للزبير بن العوام رضي الله عنه ٣٣

أخلاق الزبير رضي الله عنه ٣٤

- صدق الزبير رضي الله عنه في تحديثه عن رسول اللَّه ﷺ ٣٤
- شجاعة الزبير رضي الله عنه في صغره ٣٤
- ثقة الزبير رضي الله عنه باللَّه واستعانته به ٣٥
- اهتمام الزبير رضي الله عنه بأحوال غيره من الصحابة ٣٦
- فراسة الزبير رضي الله عنه يوم مقتل حمزة ٣٦
- خوف أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها من غيرة الزبير بن العوام رضي الله عنه ... ٣٧
- إنصاف علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع الزبير رضي الله عنه ٣٨
- وهذه صفية رضي الله عنها تضرب الزبير رضي الله عنه من أجل أن يكون فارسًا عظيمًا ٣٩

معيشة الزبير رضي الله عنه وزهده في الدنيا ٤٠

- شدة ما كان عليه الزبير رضي الله عنه وأهل بيته ٤٠
- قلة زاد الزبير رضي الله عنه من الدنيا ٤٠
- قلة زاد الزبير رضي الله عنه وأهله في الحج ٤٢
- نفقة الزبير رضي الله عنه على أهله ٤٢
- الجهاد مصدر رزق الزبير رضي الله عنه ٤٣

غزوات الزبير رضي الله عنه ٤٤

- مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزوة بدر ٤٤
- كسر سيف الزبير رضي الله عنه يوم بدر ٤٥

- مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزوة أحد ٤٥
- استجابة الزبير رضي الله عنه للَّه ورسوله يوم أحد ٤٦
- شجاعة الزبير رضي الله عنه يوم الخندق ومشاركته فيها ٤٦
- مشاركة الزبير بن العوام رضي الله عنه في فتح مكة ٤٦
- مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزو أذربيجان ٤٧
- مشاركة الزبير رضي الله عنه في غزو أصبهان ٤٨
- جراحات الزبير رضي الله عنه في غزواته مع رسول اللَّه ﷺ ٤٨
- ومن جراحاته رضي الله عنه أيضًا في الغزوات ٤٩

فقه الزبير رضي الله عنه ٥٠

- اتباع الزبير رضي الله عنه للنبي ﷺ في صلاته ٥٠
- إفتاء الزبير رضي الله عنه ٥٠
- ذمُّ الزبير رضي الله عنه لنومة أول النهار ٥١
- تحلية الزبير رضي الله عنه لسيفه بالفضة ٥٢
- موافقة الزبير رضي الله عنه للصحابة رضي الله عنهم في الفتيا ٥٢

فصل عام في الزبير بن العوام رضي الله عنه ٥٤

- سلامة نية الزبير بن العوام رضي الله عنه في موقعة الجمل (٣٦هـ) ٥٤
- ومن عقيدة الصحابة رضي الله عنهم: عدم الخوض في الصحابة الذين وقعوا في الفتنة كالزبير وطلحة رضي الله عنهما ٥٨
- وكان رضي الله عنه من الأغنياء ٥٨
- دفع الزبير رضي الله عنه الغلو في الصالحين ٥٩

- ائتمان النبي ﷺ له رضي الله عنه يوم أمره بالإتيان بكتاب حاطب إلى كفار قريش ٥٩
- اهتمام الزبير رضي الله عنه بتربية ولده ٦٠
- استعمال الصحابة رضي الله عنهم للزبير رضي الله عنه طليعة لهم في هجرتهم إلى الحبشة ٦٠
- ونعمَّ مؤاخاته رضي الله عنه ٦١
- ومن نفيس كلامه رضي الله عنه ٦٢

اعتزال الزبير رضي الله عنه للقتال يوم الجمل وذكر وفاته ٦٣

- مشاركة الزبير رضي الله عنه في موقعة الجمل (٣٦هـ) ٦٣
- اعتزال الزبير رضي الله عنه للقتال يوم الجمل (٣٦هـ) ورجوعه بعد نصيحة ابن عباس رضي الله عنهما له ٦٩
- استشهاد الزبير رضي الله عنه بعد تركه للقتال يوم الجمل (٣٦هـ) ٧٠
- رثاء عاتكة بنت زيد للزبير رضي الله عنه بعد موته ٧١
- الرَّدُّ على شبهة ٧٣
- آثار ضعيفة عن الزبير رضي الله عنه لا يصح لها إسناد ٨٣
- الخاتمة أسأل اللَّه حسنها ٨٥

فهرس الموضوعات ٨٧

* * *